الـمُـلَـخَـص

فـي مـــادة

تـوحـيـد ٨

مـدرس الـمـادة:

الـدكـتـور الـفـاضـل: صالح بن محمد العقيل "حـفـظـه الله"

تلخيص الـطـالـب الـفـلـسـطـيني:

مـحـمـد نـائـل زعـرب

غفر الله له ولوالديه ورزقهم حج بيته الحرام

ملاحظة: هذا التلخيص عبارة عن تلخيص المقرر من كتاب دراسات في علم العقيدة للدكتور ناصر بن عبد الله القفاري "حفظه الله"

كـلـيـة الـدعـوة

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

{الفصل الأول}

الإيمان بالقضاء والقدر

{المبحث الأول}

المراد بالقضاء والقدر

أولاً: المراد بالقضاء والقدر لغة:

❖ **القضاء لغة:** الإحكام والإتقان، قال الله تعالى: {فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ}.

❖ **والقدر في اللغة:** التقدير والقضاء والحكم، يقال: قدر الإله كذا تقديراً، وهو ما يقدره الله جل من القضاء ويحكم به من الأمور.

ثانياً: المراد بالقضاء والقدر شرعاً:

- **أقدم تعريف للقدر شرعاً:** هو ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «القدر قدرة الله عز وجل، فمن كذب بالقدر، فقد جحد قدرة الله عز وجل».

وبهذا التعريف عرفه الإمام أحمد، حين سئل عن القدر، فقال: «القدر قدرة الله على العباد».

وعرفه بعض أهل العلم بذكر مراتبه الأربع كلها أو بعضها.

والحاصل أن القدر يعرف على سبيل الإجمال بأنه: «التقدير المطابق للعلم»، أو يقال: هو قدرة الله، أو تقدير الله تعالى لما كان وما يكون أزلا وأبداً.

ويعرف على سبيل التفصيل بذكر مراتب القدر في التعريف فيقال: هو علمه سبحانه، ومشيئته، وخلقه، وكتابته لما كان وما يكون أزلا وأبداً.

- **وأما القضاء شرعا،** فقد عرفه شيخنا محمد بن عثيمين بقوله: «ما قضى به الله في من إيجاد أو إعدام أو تغيير».

{المبحث الثاني}

الفرق بين القضاء والقدر

اختلف العلماء في الفرق بين القضاء والقدر على قولين:

القول الأول: لا فرق بينهما، فكل واحد منهما يستعمل بمعنى الآخر.

القول الثاني: أن بينهما فرقاً، واختلف في تحديد هذا الفرق على أقوال، منها:

١. **أن القدر** هو التقدير الأزلي السابق، **والقضاء**: هو وقوع ما قدره الله.

٢. وقيل بالعكس، وهو **أن القضاء** هو التقدير السابق، **والقدر** هو وقوع ما قدره الله.

والتحقيق: أن القضاء والقدر كلمتان، إن اجتمعتا افترقتا، وإن افترقتا اجتمعتا، فإذا قيل: هذا قدر الله؛ فهو شامل للقضاء.

أما إذا ذكرتا جميعاً؛ فلكل واحدة منهما معنى.

فيراد بالقدر: التقدير، أو ما قدره الله أزلاً.

وبالقضاء: وقوع ما قدره الله جل.

{المبحث الثالث}

معنى الإيمان بالقضاء والقدر

أولًا: معنى الإيمان بالقضاء والقدر:

«وهو أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها وصفاتها القائمة بها من أفعال العباد وغير أفعال العباد، وأنه سبحانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن؛ فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته وقدرته لا يمتنع عليه شيء شاءه؛ بل هو قادر على كل شيء، ولا يشاء شيئاً إلا وهو قادر عليه.

فهو على سبيل الإجمال: الإيمان بتقدير الله تعالى لما كان وما يكون، وذلك يقتضي الإيمان بمراتب القدر الأربع، كما سيأتي.

أهمية الإيمان بالقضاء والقدر:

تتجلى أهميته من خلال ما يلي:

١. أنه أحد أركان الإيمان الستة العظام.

٢. أن من أنكره فهو كافر بالله العظيم.

٣. أن «القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله وكذَّب بالقدر؛ نقض تكذيبه توحيده»، كما قال ابن عباس.

٤. ما يتحقق من الإيمان به من الثمرات العظيمة من شجاعة القلب وطمأنينة النفس، وبرد اليقين، ورسوخ الإيمان، وغيرها من الثمرات.

{المبحث الرابع}

حكم الإيمان بالقضاء والقدر وأدلته

الإيمان بالقدر أحد أركان الإيمان الستة التي لا يصح الإيمان إلا بها؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «الإيمان أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره».

وقد دل على وجوب الإيمان بالقدر الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

فمن الكتاب:

قوله جل جلاله: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ}.

وقوله تعالى: {وخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا}.

وقوله تعالى: {الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى}.

ومن السنة:

حديث جبريل المشهور، وفيه: أن جبريل سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال: فأخبرني عن الإيمان، قال صلى الله عليه وسلم: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره» قال: صدقت.

فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن الإيمان بالقدر أحد أصول الإيمان العظيمة التي لا يتم الإيمان إلا بها.

وحديث عبد الله بن مسعود بن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق، قال: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً فيؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله، ورزقه، وأجله، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، فإن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع، فيسبق عليه كتابه، فيعمل بعمل أهل النار، ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة».

وأما الإجماع:

فقد أجمعت الأمة على الإيمان بالقدر.

قال أبو الأسود الدؤلي: «ما رأينا أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يثبت القدر».

وقال الإمام النووي: «وقد تظاهرت الأدلة القطعيات من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، وأهل الحل والعقد من السلف والخلف على إثبات قدر الله ».

{المبحث الخامس}

الخوض في القدر، المراد به وحكمه

أولاً: المراد بالخوض في القدر:

يراد بالخوض في القدر: الكلام فيه بالباطل، وهو يشمل عدة أمور:

١. الخوض فيه بغير علم.

٢. الاعتراض على القدر، وترك الرضا والتسليم.

٣. الخوض فيه بالعقل، دون الاستناد إلى الوحي؛ لأن القدر غيب، ولا يمكن للعقل إدراك سره على وجه التفصيل.

ثانياً: حكم الخوض في القدر:

لا يجوز الخوض في القدر بغير الحق الذي جاء به الكتاب والسنة، فقد جاء في السنة التحذير من الخوض والجدال في القدر.

فعن عبد بن عمرو رضي الله عنه قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم، والناس يتكلمون في القدر، قال: وكأنما تفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب، قال: فقال لهم: «ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض؟! بهذا هلك من كان قبلكم»، قال: فما غبطت نفسي بمجلس فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أشهده، بما غبطت نفسي بذلك المجلس، أني لم أشهده.

وعن ثوبان رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا، وإذا ذكرت النجوم فأمسكوا، وإذا ذكر القدر فأمسكوا».

أما الكلام في القدر بالحق فليس من الخوض المنهي عنه، وهو مشروع بل واجب؛ لأنه بيان للركن السادس من أركان الإيمان.

{المبحث السادس}

مراتب القدر

مراتب القدر إجمالاً:

مراتب القضاء والقدر التي من لم يؤمن بها لم يؤمن بالقضاء والقدر، **وهي أربع مراتب:**

المرتبة الأولى: علم الرب سبحانه بالأشياء قبل كونها.

المرتبة الثانية: كتابته لها قبل كونها.

المرتبة الثالثة: مشيئته لها.

الرابعة :خلقه لها.

وقد نظمها بعضهم في هذا البيت، فقال:

علم كتابة مولانا مشيئته ** وخلقه وهو إيجاد وتكوين**

أما مراتب القدر تفصيلًا، فهي كما يلي:

المرتبة الأولى: العلم:

- **المراد به:** الإيمان بأن الله تعالى قد علم بعلمه الأزلي الأبدي ما كان وما يكون من صغير وكبير، وظاهر وباطن مما يكون من أفعاله، أو أفعال مخلوقاته.
- **أدلته:**

من الكتاب:

قوله تعالى: {هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ}.

وقوله تعالى:{وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا}.

ومن السنة:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه، يقول: سُئِلَ النبي صلى الله عليه وسلم عن ذراري المشركين، فقال: «الله أعلم بما كانوا عاملين».

❖ **الرد على من أنكره:**

لم ينكره سوى القدرية الغلاة، الذين قالوا: إن الله لا يعلم الأشياء إلا بعد وقوعها، وأن الأمر أُنُف؛ أي: مستأنف في علم الله تعالى، فأنكروا علم الله الأزلي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «هم الذين كانوا يقولون: إن الله أمر العباد ونهاهم، وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه، ولا من يدخل الجنة ممن يدخل النار، حتى فعلوا ذلك، فعلمه بعد ما فعلوه، ولهذا قالوا: الأمر أنف، أي: مستأنف. . . يعني أنه مستأنف العلم بالسعيد والشقي، ويبتدئ من غير أن يكون قد تقدم بذلك علم ولا كتاب، فلا يكون العمل على ما قد قدر فيحتذي به حذو القدر، بل هو أمر مستأنف».

وقد انقرضوا ولم يبق لهم باقية.

❖ **الرد عليهم من وجوه:**

– **الأول: أدلة إثبات علم الله الأزلي المحيط بكل شيء.**

كقوله سبحانه: {وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}.

وقوله: {إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا}.

– **الثاني: أدلة إثبات علم الله جل وعلا بما لم يكن ولو كان كيف يكون.**

كقوله سبحانه: {وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ}.

– **الثالث: أما قوله سبحانه: {وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ}**؛ فإنها ترد إلى المحكم من الآيات التي فيها إثبات علم الله المطلق.

والمعنى المراد بهذه الآية وأمثالها هو علم الظهور، يعني ظهور علم الله السابق في المكلفين لإقامة الحجة عليهم؛ لأن الله تعالى لا يحاسب العباد إلا على ما ظهر من أعمالهم.

– **الرابع: أن هذا المذهب يتضمن إنكار علم الله تعالى الأزلي، وهو رد لقول الله ورسوله صلى الله عليه وسلم**، ولهذا تبرأ منهم الصحابة وكفرهم الأئمة.

المرتبة الثانية: الكتابة:

- **المراد بها:** الإيمان بأن الله تعالى كتب في اللوح المحفوظ مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة، فما من شيء كان أو يكون إلا وهو مكتوب مقدر قبل أن يكون.

- **أدلتها:**

من الكتاب:

قال تعالى: {أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ}.

وقال تعال: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلا هُوَ}.

من السنة:

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة»، قال: «وعرشه على الماء».

قال النووي: «قال العلماء: المراد تحديد وقت الكتابة في اللوح المحفوظ أو غيره، لا أصل التقدير، فإن ذلك أزلي لا أول له».

أنواع كتابة المقادير وأدلتها:

- **الأول: التقدير الأزلي العام الشامل لكل الكائنات، وهو المكتوب في اللوح المحفوظ.**

كما قال تعالى: {مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ}.

وكما جاء في حديث عبد الله بن عمرو، وحديث عمران بن حصين السابقين.

- **الثاني: التقدير العمري عند تخليق النطفة في الرحم.**

فيكتب إذ ذاك ذكوريتها وأنوثتها، والأجل والعمل، والشقاوة والسعادة، والرزق وجميع ما هو لاقٍ، فلا يزاد فيه ولا ينقص منه.

قال الله تبارك وتعالى: {وَاللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا ۚ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ}.

- **الثالث: التقدير الحولي في ليلة القدر.**

يقدر فيها كل ما يكون في السنة إلى مثله

قال الله تبارك وتعالى:{حم (١) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (٢) إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ (٣) فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ (٤)}.

- **الرابع: التقدير اليومي:**

وهو سوق المقادير إلى المواقيت التي قدرت لها فيما سبق.

قال الله تبارك وتعالى:{يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ}.

وعن أبي الدرداء رضاه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: {كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ}، قال: «من شأنه أن يغفر ذنباً، ويفرج كرباً، ويرفع قوماً».

أنواع الأقلام:

قال الإمام ابن أبي العز: «وقد جاءت الأقلام في هذه الأحاديث وغيرها مجموعة، فدل ذلك على أن للمقادير أقلاماً .

والذي دلت عليه السنة أن الأقلام أربعة:

- **القلم الأول**: العام الشامل لجميع المخلوقات.
- **القلم الثاني: حين خلق آدم، وهو قلم عام أيضاً، لكن لبني آدم**، ورد في هذا آيات تدل على أن الله قدر أعمال بني آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم.
- **القلم الثالث: حين يرسل الملك إلى الجنين في بطن أمه**، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: يكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة.
- **القلم الرابع: الموضوع على العبد عند بلوغه، الذي بأيدي الكرام الكاتبين**، الذين يكتبون ما يفعله بنو آدم، كما ورد ذلك في الكتاب والسنة.

المرتبة الثالثة: المشيئة.

– **أدلتها:** دل عليها الكتاب والسنة والإجماع.

فما شاء الله تعالى كونه فهو كائن بقدرته لا محالة.

يقول جل جلاله: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}.

وما لم يشأ الله تعالى لم يكن لعدم مشيئة الله تعالى إياه ليس لعدم قدرته عليه.

قال تعالى: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى}.

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء»، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك».

أنواع الإرادة الإلهية وعلاقتها بالأمر الشرعي والمحبة:

الإرادة نوعان:

١. **إرادة كونية قدرية،** وهي بمعنى المشيئة.

٢. **إرادة شرعية دينية،** وهي بمعنى المحبة.

والإرادة أعم من المشيئة؛ لأنها تنقسم إلى كونية ودينية، **والمشيئة أخص؛** لأنها لا تنقسم، بل هي مرادفة للإرادة الكونية القدرية.

والإرادة الكونية لا بد فيها من وقوع المراد، والدينية لا يلزم منها وقوع المراد، كما سيأتي في الفرق بينهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: الإرادة نوعان:

١. **إرادة دينية:** وهي المقارنة للأمر والنهي والحب والبغض والرضا والغضب.

٢. **وإرادة كونية:** وهي المقارنة للقضاء والقدر والخلق والقدرة.

وقال أيضا: الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة تتعلق بالأمر، وإرادة تتعلق بالخلق.

فالإرادة المتعلقة بالأمر أن يريد من العبد فعل ما أمره به.

وأما إرادة الخلق فأن يريد ما يفعله هو.

فإرادة الأمر: هي المتضمنة للمحبة والرضا وهي الإرادة الدينية.

والثانية المتعلقة بالخلق: هي المشيئة، وهي الإرادة الكونية القدرية.

فالأولى: كقوله تعالى: {يُرِيدُ الله بِكُمُ اليسر وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ العسر}.

والثانية: كقوله تعال: {فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ}.

❖ **والمخلوقات مع كل من الإرادتين أربعة أقسام:**

١. **أحدها: ما تعلقت به الإرادتان**

وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة؛ فإن الله أراده إرادة دين وشرع؛ فأمر به وأحبه ورضيه وأراده إرادة كون فوقع، ولولا ذلك لما كان.

٢. **والثاني: ما تعلقت به الإرادة الدينية فقط.**

وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة، فعصى ذلك الأمر الكفار والفجار، فتلك كلها إرادة دين وهو يحبها ويرضاها لو وقعت ولو لم تقع.

٣. **والثالث: ما تعلقت به الإرادة الكونية فقط.**

وهو ما قدره وشاءه من الحوادث التي لم يأمر بها، كالمباحات والمعاصي، فإنه لم يأمر بها ولم يرضها ولم يحبها؛ إذ هو لا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر، ولولا مشيئته وقدرته وخلقه لها لما كانت ولما وجدت فإنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

٤. **والرابع: ما لم تتعلق به هذه الإرادة ولا هذه.**

فهذا ما لم يكن من أنواع المباحات والمعاصي.

ويلخص الشيخ ابن عثيمين الفرق بين الإرادتين، فيقول: الفرق بينهما:

– **أولاً: من حيث المتعلّق.**

فالإرادة الشرعية: تتعلق بما يحبه الله عز وجل، سواء وقع أو لم يقع.

وأما الكونية: فتتعلق بما يقع، سواء كان مما يحبه الله أو مما لا يحبه.

- **ثانياً: الفرق بينهما من حيث حصول المراد.**

فالشرعية: لا يلزم منها وقوع المراد.

أما الكونية: فيلزم منها وقوع المراد

فقوله تعالى: {وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ} هذه إرادة شرعية؛ لأنها لو كانت كونية لتاب على كل الناس، وأيضا متعلقها فيما يحبه الله وهو التوبة.

وقوله تعالى: {إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ} هذه كونية؛ لأن الله لا يريد الإغواء شرعاً، أما كونا وقدرا فقد يريده.

❖ موقف المخالفين من هذا التقسيم:

لا يفرق المخالفون من الجبرية والقدرية بين الإرادتين، وعدم التفريق بينهما هو أصل ضلال الفرق في هذه المسألة، قال الإمام ابن أبي العز الحنفي: «منشأ الضلال من التسوية بين المشيئة والإرادة، وبين المحبة والرضا، فسوى بينهما الجبرية والقدرية، ثم اختلفوا، فقالت الجبرية: الكون كله بقضائه وقدره، فيكون محبوباً مرضياً، وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبة لله ولا مرضية له، فليست مقدرة ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه، وقد دل على الفرق بين المشيئة والمحبة الكتاب والسنة».

المرتبة الرابعة: الخلق.

- **المراد بها:**

الإيمان بأن الله تعالى خالق كل شيء من صغير وكبير، وظاهر وباطن، وأن خلقه شامل لأعيان المخلوقات، وصفاتها، وما يصدر عنها من أقوال، وأفعال، وآثار، ذلك أنه سبحانه خالق أفعال العباد حقيقة.

- **أدلتها:**

قال تعالى: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ}، وقال تعالى: { وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا}.

خلق أفعال العباد:

الله خالق كل شيء، ومن ذلك: أفعال العباد، فهي داخلة في عموم الآيات السابقة.

وقد دل على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى على وجه الخصوص الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب:

قوله جل وعلا: {وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ}.

وقد اختلف المفسرون في معنى (ما) في الآية على وجهين:

الأول: أن تكون مصدرية، فيكون المعنى: والله خلقكم وخلق عملكم.

الثاني: أن تكون موصولة، فيكون المعنى: والله خلقكم وخلق الذي تعملونه.

لأن (ما) الموصولة من صيغ العموم.

والأَوْلَى أن تكون (ما) في الآية موصولة، والتقدير: والله خلقكم وخلق الأصنام التي تعملونها، وقد ضعف شيخ الإسلام القول بأن (ما) في الآية مصدرية.

ومن والسنة:

حديث حذيفة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله خلق كل صانع وصنعته».

وأما الإجماع:

فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أفعال العباد مخلوقة باتفاق سلف الأمة وأئمتها كما نص على ذلك سائر أئمة الإسلام، الإمام أحمد ومن قبله وبعده، حتى قال بعضهم: من قال: إن أفعال العباد غير مخلوقة، فهو بمنزلة من قال: إن السماء والأرض غير مخلوقة.

فمذهب أهل السنة الإيمان بأن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه أمر بالطاعة وأحبها ورضيها، ونهى عن المعصية وكرهها، والعبد فاعل حقيقة، والله خالق فعله.

وإضافة أفعال العباد إليهم فعلاً وكسباً لا ينفي إضافتها إليه سبحانه خلقاً ومشيئة، فهو سبحانه الذي شاءها وخلقها، وهم الذين فعلوها وكسبوها حقيقة، فلو لم تكن مضافة إلى مشيئته وقدرته وخلقه لاستحال وقوعها منهم؛ إذ العباد أعجز وأضعف من أن يفعلوا ما لم يشأه الله، ولم يقدر عليه ولا خلقه، وأهل السنة يقولون.

والتوفيق بين كون فعل العبد مخلوقا لله وكونه كسبا للعبد من وجهين:

الأول: أن فعل العبد من صفاته، والعبد وصفاته مخلوقان لله تعالى.

الثاني: أن فعل العبد صادر عن إرادة قلبية وقدرة بدنية ولولاهما لم يكن فعل، والذي خلق هذه الإرادة والقدرة هو الله تعالى، وخالق السبب خالق للمسبب، فنسبة فعل العبد إلى خلق الله له نسبة مسبب إلى سبب لا نسبة مباشرة؛ لأن المباشر حقيقة هو العبد، فلذلك نسب الفعل إليه كسباً وتحصيلا، ونُسب إلى الله خلقاً وتقديراً، فلكل من النّسبتين اعتبار.

وهذا الركن هو الذي وقع فيه النزاع بين أهل السنة وبين مخالفيهم من القدرية والجبرية ومن تابعهم.

{المبحث السابع}

علاقة الأسباب بالقدر

الأسباب من القدر؛ فإن الله ربط المسببات بأسبابها.

ومما يدل على أن ما قدره الله فإنما قدره بأسباب، وأن العمل بالأسباب لا ينافي القدر؛ ما جاء من الأمر باتخاذ الأسباب في الكتاب والسنة، وهو ما عليه عمل الصحابة رضوان الله عليهم.

فمن أدلة القرآن:

قوله تعالى: {وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ}.

فأمر جل وعلا بإعداد ما نستطيع من القوة؛ لأن هذا سبب إرهاب العدو، ويدخل في ذلك جميع أنواع القوة العقلية والبدنية والأسلحة بشتى أنواعها.

ومن السنة:

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، يقول: قال رجل: يا رسول الله، أعقلُها وأتوكل، أو أطلقها وأتوكل؟ قال: «اعقلها وتوكل».

أدلة مشروعية الأخذ بالأسباب عند الصحابة: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما سمع بالطاعون بأرض الشام وكان في طريقه إليها، رجع ولم يكمل طريقه أخذاً بالأسباب.

مذاهب الناس في تأثير الأسباب:

انقسم الناس في الأسباب إلى طرفين ووسط:

- **الطرف الأول: نفاة أنكروا تأثير الأسباب وجعلوها مجرد علامات يحصل الشيء عندها لا بها.**

حتى قالوا: إن انكسار الزجاجة بالحجر إذا رميتها به حصل عند الإصابة لا بها، وهؤلاء خالفوا السمع، وكابروا الحس، وأنكروا حكمة الله تعالى في ربط المسببات بأسبابها.

- **الطرف الثاني: غلاة أثبتوا تأثير الأسباب، لكنهم غلوا في ذلك وجعلوها مؤثرة بذاتها.**
هؤلاء وقعوا في الشرك، حيث أثبتوا موجداً مع الله عز وجل، وخالفوا السمع والحس، فقد دل الكتاب والسنة وإجماع الأمة على أنه لا خالق إلا الله، كما أننا نعلم بالشاهد المحسوس أن الأسباب قد تتخلف مسبباتها بإذن الله، كما في تخلف إحراق النار لإبراهيم الخليل حين ألقي فيها فقال الله تعالى:{قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ} فكانت برداً وسلاماً عليه ولم يحترق بها .

- **وأما الوسط: فأثبتوا للأسباب تأثيرا في مسبباتها لكن لا بذاتها، بل بما أودعه الله تعالى فيها من القوى الموجبة،** فهم الذين هدوا إلى الحق وتوسطوا بين الفريقين وأخذوا بما مع كل واحد منهما من الحق، وهؤلاء هم الوسط الذين وفقوا للصواب وجمعوا بين المنقول والمعقول، والمحسوس.

وقال شيخنا ابن عثيمين: «القدر لا ينافي الأسباب القدرية أو الشرعية التي جعلها الله تعالى أسباباً، فإن الأسباب من قدر الله تعالى، وربط المسببات بأسبابها هو مقتضى الحكمة التي هي من أجل صفات الله عز وجل، والتي أثبتها الله لنفسه في مواضع كثيرة من كتابه.
فمن الأسباب القدرية: قوله تعالى: {اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ ۖ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ}.
ومن الأسباب الشرعية: قوله تعالى: {قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ (١٥) يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (١٦)}.
وكل فعل رتب الله عليه عقاباً أو ثواباً فهو من الأسباب الشرعية باعتبار كونه مطلوباً من العبد، ومن الأسباب القدرية باعتبار وقوعه بقضاء الله وقدره.

{المبحث الثامن}

علاقة القدر بالدعاء

الدعاء سبب كسائر الأسباب في حصول ما قدره الله.

قال تعالى: { وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ}.

وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم، إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث: إما أن تعجل له دعوته، وإما أن يدخرها له في الآخرة، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها» قالوا: إذا نكثر، قال: «الله أكثر» .

وقال الإمام ابن أبي العز: «الذي عليه أكثر الخلق من المسلمين وسائر أهل الملل وغيرهم أن الدعاء من أقوى الأسباب في جلب المنافع ودفع المضار، وقد أخبر تعالى عن الكفار أنهم إذا مسهم الضر في البحر دعوا الله مخلصين له الدين».

وقد «ذهب قوم من المتفلسفة وغالية المتصوفة إلى أن الدعاء لا فائدة فيه! قالوا: لأن المشيئة الإلهية إن اقتضت وجود المطلوب فلا حاجة إلى الدعاء، وإن لم تقتضه فلا فائدة في الدعاء.

وجواب الشبهة بمنع المقدمتين:

فإن قولهم عن المشيئة الإلهية: إما أن تقتضيه أو لا، ثَمَّ قسم ثالث، وهو: أن تقتضيه بشرط لا تقتضيه مع عدمه، وقد يكون الدعاء من شرطه، كما توجب الثواب مع العمل الصالح، ولا توجبه عدمه، وكما توجب الشبع والري عند الأكل والشرب، ولا توجبه مع عدمهما، وحصول الولد بالوطء، والزرع بالبذر، فإذا قدر وقوع المدعو به بالدعاء لم يصح أن يقال: لا فائدة في الدعاء، كما لا يقال: لا فائدة في الأكل والشرب والبذر وسائر الأسباب، فقول هؤلاء كما أنه مخالف للشرع، فهو مخالف للحس والفطرة.

وقولهم: إن اقتضت المشيئة المطلوب فلا حاجة إلى الدعاء؟ قلنا: بل قد تكون إليه حاجة، من تحصيل مصلحة أخرى عاجلة وآجلة، ودفع مضرة أخرى عاجلة وآجلة.

وكذلك قولهم: وإن لم تقتضه، فلا فائدة فيه؟ قلنا: بل فيه فوائد عظيمة، من جلب منافع، ودفع مضار، كما نبه عليه النبي صلى الله عليه وسلم.

وهنا سؤال معروف، وهو: أن من الناس من قد يسأل الله فلا يعطى شيئاً، أو يعطى غير ما سأل، **ويجاب عن ذلك بجوابين:**

الأول: أن إجابة دعاء السؤال أعم من إعطاء عين السؤال، كما فسره النبي ، قال صلى الله عليه وسلم: «ما من رجل يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه بها إحدى ثلاث خصال: إما أن يعجل له دعوته، أو يدخر له من الخير مثلها، أو يصرف عنه من الشر مثلها»، قالوا: يا رسول الله، إذا نكثر، قال: «الله أكثر».

الثاني: أن الدعاء سبب مقتض لنيل المطلوب، والسبب له شروط وموانع، فإذا حصلت شروطه وانتفت موانعه حصل المطلوب، وإلا فلا يحصل ذلك المطلوب، بل قد يحصل غيره.

كما إذا استعمل رجل دواء نافعاً في الوقت الذي ينبغي، فانتفع به، فظن آخر أن استعمال هذا الدواء بمجرده كاف في حصول المطلوب، فكان غالطاً.

{المبحث التاسع}

حكم الاحتجاج بالقدر على المصائب والمعائب

والجواب عن شبهة الاحتجاج بالقدر على ترك الواجبات وفعل المعاصي

أولاً: حكم الاحتجاج بالقدر على المصائب أو المعائب:

يجوز الاحتجاج بالقدر على المصائب ولا يجوز الاحتجاج بالقدر على المعائب (الذنوب).

ويدل على ذلك أن الله جل وعلا ذم المشركين لاحتجاجهم بالقدر على شركهم.

فقال سبحانه: {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ (١٤٨) قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ۖ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ (١٤٩)}.

فإن قيل: لماذا أكذبهم جل وعلا مع أن كل شيء راجع لمشيئته؟ قيل: لأنهم:

أولًا: عارضوا أمره بقدره.

وثانياً: لأنهم زعموا أن كفرهم واقع برضاه ومحبته.

ثانياً: وجوه بطلان الاحتجاج بالقدر على المعاصي:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: قول هؤلاء (يعني الذين يحتجون بالقدر على المعاصي) **يظهر بطلانه من وجوه:**

أحدها: أن الواحد من هؤلاء، إما أن يرى القدر حجة للعبد، وإما ألا يراه حجة للعبد، فإن كان القدر حجة للعبد فهو حجة لجميع الناس؛ فإنهم كلهم مشتركون في القدر، وحينئذ فيلزم ألا ينكر على من يظلمه ويشتمه ويأخذ ماله ويفسد حريمه ويضرب عنقه، ويهلك الحرث والنسل، وهؤلاء جميعهم كذابون متناقضون؛ فإن أحدهم لا يزال يذم هذا ويبغض هذا ويخالف هذا، حتى إن الذي ينكر عليهم يبغضونه ويعادونه وينكرون عليه، فإن كان القدر حجة لمن فعل المحرمات وترك الواجبات لزمهم ألا يذموا أحداً، ولا يبغضوا أحداً.

الوجه الثاني: إن هذا يلزم منه أن يكون إبليس وفرعون وقوم نوح وعاد وكل أهلكه الله بذنوبه معذورا، وهذا من الكفر الذي اتفق عليه أرباب الملل.

الوجه الثالث: أن هذا يلزم منه ألا يفرق بين أولياء الله وأعداء الله، ولا بين المؤمنين والكفار، ولا أهل الجنة وأهل النار.

الوجه الرابع: أن القدر نؤمن به ولا نحتج به، فمن احتج بالقدر فحجته داحضة، ومن اعتذر بالقدر فعذره غير مقبول، ولو كان الاحتجاج مقبولًا لقبل من إبليس وغيره من العصاة.

الوجه الخامس: أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن هذا، فإنه قال: «ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة ومقعده من النار فقيل: يا رسول الله أفلا ندع العمل، ونتكل على الكتاب؟ قال: لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له».

الوجه السادس: أن يقال: إن الله علم الأمور وكتبها على ما هي عليه؛ فهو سبحانه قد كتب أن فلانًا يؤمن ويعمل صالحًا فيدخل الجنة، وفلانًا: ويفسق فيدخل النار؛ كما علم وكتب أن فلانًا يتزوج امرأة ويطؤها فيأتيه ولد، وأن فلانًا يأكل ويشرب فيشبع ويروى، وأن فلانًا يبذر البذر فينبت الزرع، فمن قال: إن كنت من أهل الجنة فأنا أدخلها بلا عمل صالح كان قوله قولاً باطلاً متناقضا؛ لأنه علم أنه يدخل الجنة بعمله الصالح، فلو دخلها بلا عمل كان هذا مناقضاً لما علمه الله وقدره.

ثالثاً: الجواب عن شبهة الاحتجاج بالقدر على ترك الواجبات وفعل المعاصي:

❖ **الشبهة الأولى**: حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «احتج آدم فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة، قال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه، وخط لك بيده، أتلومني على أمر قدره الله علي قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟ فحج آدم موسى، فحج آدم موسى» ثلاثاً.

فقد يفهم الحديث أن آدم احتج بالقدر على فعل المعصية، **ولأهل السنة على ذلك جوابان**:

الأول: أن آدم لم يحتج بالقدر على المعصية، وإنما احتج بالقدر على المصيبة، والاحتجاج بالقدر يجوز على المصائب لا على المعائب، كما سبق.

الثاني: أن آدم احتج بالقدر على المعصية بعد التوبة منها، وهذا جائز.

❖ **الشبهة الثانية:**

احتجاج علي رضي الله عنه بالقدر على ترك قيام الليل.

قال الإمام ابن القيم: «فإن قيل: فقد احتج علي رضي الله عنه بالقدر في ترك قيام الليل، وأقره النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح عن علي له أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طرقه وفاطمة ليلاً فقال لهم: «ألا تصلون؟» قال: فقلت: يا رسول الله، إنما أنفسنا بيد الله، فإذا شاء أن يبعثها بعثها، فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قلت له ذلك، ولم يرجع إلي شيئاً، ثم سمعته وهو مدبر يضرب فخذه وهو يقول:{كَانَ الْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا}.

قيل: علي رضي الله عنه لم يحتج بالقدر على ترك واجب ولا فعل محرم وإنما قال: إن نفسه ونفس فاطمة رضي الله عنها بيد الله، فإذا شاء أن يوقظهما ويبعث أنفسهما بعثها، وهذا موافق لقول النبي صلى الله عليه وسلم ليلة ناموا في الوادي: «إن الله قبض أرواحنا حيث شاء، وردها حيث شاء»، وهذا احتجاج صحيح صاحبه يعذر فيه، فالنائم غير مفرط، واحتجاج غير المفرط بالقدر صحيح.

{المبحث العاشر}

مذاهب المخالفين في القدر والرد عليهم إجمالاً

مذاهب المخالفين في القدر:

❖ **مذاهب المخالفين في القدر ترجع على سبيل الإجمال إلى مذهبين متقابلين:**

– **الأول: مذهب القدرية النفاة:**

الذين يقولون: إن العبد يخلق فعله، وهو مذهب القدرية والمعتزلة، ومال إليهم الماتريدية.

– **الثاني: مذهب الجبرية:**

الذين يقولون: إن العبد مجبور على فعله، وهو مذهب الجهمية، ومال إليهم الأشعرية.

– **والحق وسط بين المذهبين:**

والذي عليه أهل السنة والجماعة هو أن للعبد قدرة ومشيئة واختياراً، وهي تابعة لمشيئة الله جل وعلا.

وهو وسط بين مذهب القدرية الجفاة الذين غلوا في النفي، ومذهب الجبرية المثبتة الغلاة، الذين غلوا في الإثبات.

مصداقاً لقول الله تعالى: {لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٢٩)}.

«فنص تعالى على أن لنا مشيئة إلا أنها لا تكون منا إلا أن يشاء الله كونها».

أما أقوال المخالفين في القدر على سبيل التفصيل فهي فيما يلي:

أولًا: مذاهب القدرية النفاة:

١. القدرية الأولى:

أول قال بالقدر هو معبد الجهني بالبصرة في أواخر عهد الصحابة رضوان الله.

وأصل هذه المقالة ترجع إلى رجل من أهل البصرة اسمه (سيسويه) وكان نصرانيا فأسلم ثم تنصر»، فأخذ عنه معبد، وأخذ غيلان القدري عن معبد.

٢. المعتزلة:

يقول المعتزلة: إن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم، وأنهم المحدثون لها.

يقول شيخ المعتزلة القاضي عبد الجبار: «اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا محدث سواهم، وأن من قال: إن الله سبحانه خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه، وأحالوا حدوث فعل من فاعلين».

قال ابن أبي العز: «فقالوا: إن جميع الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها، لا تعلق لها بخلق الله تعالى».

٣. الماتريدية:

ذهب الماتريدية إلى أن أصل فعل العبد مخلوق لله تعالى، وأما صفته وكسبه وكونه طاعة أو معصية فهو فعل العبد وحده، وهم بهذا مالوا إلى مذهب المعتزلة.

فحاصل مذهبهم: أن المؤثر في أصل الفعل هو قدرة الله تعالى، وأن المؤثر في صفة الفعل – يعني: كونه طاعة أو معصية– قدرة العبد، و**مقصودهم** أن الله تعالى لا يخلق فعل العبد إلا بعد أن يختاره العبد، وقد صرح بذلك أبو المعين النسفي، بقوله: «لولا اختيار العبد وقصده اكتسابه لما خلقه الله تعالى فعلًا له».

وهذا قول باطل؛ لأن حقيقته أن خلق الله تعالى لأفعال العباد إنما هو تابع لإرادتهم واختيارهم، وهو خلاف ما دل عليه القرآن في قوله تعالى: {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ}، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

ثانياً: مذاهب الجبرية:

١. الجهمية:

ذهب الجهم بن صفوان إلى أن العبد مجبور على فعله، وليس له قدرة و اختيار، قال الشهرستاني: «الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى».

قال الإمام ابن أبي العز: «الجبرية: أصل قولهم من الجهم بن صفوان، وأن فعل العبد بمنزلة طوله ولونه! وهم عكس القدرية نفاة القدر، **فإن القدرية إنما نُسبوا إلى القدر لنفيهم إياه، وقد تسمى الجبرية قدرية؛ لأنهم غلوا في إثبات القدر**».

٢. الأشاعرة:

أراد الأشاعرة أن يوفقوا بين الجهمية الجبرية والمعتزلة القدرية فجاؤوا بنظرية الكسب وهي في مآلها جبرية خالصة؛ لأنها تنفي تأثير قدرة العبد في فعله، ولذا يغلب عليهم مخالفة المعتزلة والميل إلى مذهب الجبرية، وإن لم يصلوا إلى حد موافقة الجهم في غلوه.

{وتعريف الكسب: (كسب الأشعري) كما عرفه الدكتور في المحاضرة:

مقارنة (موافقة) القدرة المحدثة للقدرة القديمة من غير أن يكون للقدرة المحدثة أي تأثير.

ويعنون بالقدرة القديمة فعل الله، ويعنون بالقدرة المحدثة فعل العبد}

ويضرب بعضهم للكسب مثلاً بـ «الحجر الكبير قد يعجز عن حمله رجل، ويقدر آخر على حمله منفرداً به، إذا اجتمعا جميعاً على حمله كان حصول الحمل بأقواهما، ولا خرج أضعفهما بذلك عن كونه حاملًا.

كذلك العبد لا يقدر على الانفراد بفعله، ولو أراد الله الانفراد بإحداث ما هو كسب للعبد قدر عليه ووجد مقدوره، فوجوده على الحقيقة بقدرة الله تعالى، ولا يخرج مع ذلك المكتسب من كونه فاعلاً وإن وجد الفعل بقدرة الله تعالى» وهو وصف لا حقيقة له سوى الجبر.

وقد صرح متأخروهم بأن حقيقة مذهبهم في القدر هو الجبر، قال الرازي «الإنسان مضطر في صورة مختار».

الرد على المخالفين في القدر:

هدى الله المؤمنين أهل السنة لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

فكل دليل صحيح يقيمه الجبري، فإنما يدل على أن الله خالق كل شيء، وأنه على كل شيء قدير، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يدل على أن العبد ليس بفاعل في الحقيقة ولا مريد ولا مختار، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش، وهبوب الرياح، وحركات الأشجار.

وكل دليل صحيح يقيمه القدري فإنما يدل على أن العبد فاعل لفعله حقيقة، وأنه مريد له، مختار له حقيقة، وأن إضافته ونسبته إليه إضافة حق، ولا يدل على أنه غير مقدور لله تعالى، وأنه واقع بغير مشيئته وقدرته.

- **فإذا ضممت ما مع كل طائفة منهما من الحق إلى حق الأخرى، فإنما يدل ذلك على ما دل عليه القرآن وسائر كتب الله المنزلة،** من عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم.

وهذا هو الواقع في نفس الأمر، فإن أدلة الحق لا تتعارض، والحق يصدق بعضه بعضاً ويستفاد من دليل كل فريق بطلان قول الآخرين، ولكن أذكر شيئاً مما استدل به كل من الفريقين، ثم أبين أنه لا يدل على ما استدل عليه من الباطل.

- **فمما استدلت به الجبرية،** قوله تعالى: {وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ}.

فنفى الله عن نبيه الرمي، وأثبته لنفسه سبحانه، فدل على أنه لا صنع للعبد.

قالوا: والجزاء غير مرتب على الأعمال، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم: «لن يدخل أحد الجنة بعمله»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل».

ومما استدل به القدرية، قوله تعالى: { فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ}.

قالوا: والجزاء مرتب على الأعمال ترتب العوض، كما قال تعالى:{جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}.

فأما ما استدلت به الجبرية: من قوله تعالى: {وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ}

فهو دليل عليهم، لأنه تعالى أثبت لرسوله صلى الله عليه سلم رمياً، بقوله: «إذ رميت» فعلم أن المثبت غير المنفي، وذلك أن الرمي له ابتداء وانتهاء، فابتداؤه الحذف، وانتهاؤه الإصابة، وكل منهما يسمى رمياً، فالمعنى حينئذ -والله تعالى أعلم-: وما أصبت إذ حذفت ولكن الله أصاب، وإلا فطرد قولهم: وما صليت إذ صليت ولكن الله صلى! وما صمت إذ صمت! وما زنيت إذ زنيت! وما سرقت إذ سرقت!! وفساد هذا ظاهر.

وأما ترتب الجزاء على الأعمال، فقد ضلت فيه الجبرية والقدرية، وهدى الله أهل السنة، وله الحمد والمنة.

فإن الباء التي في النفي غير الباء التي في الإثبات، فالمنفي في قوله صلى الله عليه وسلم: «لن يدخل الجنة أحد بعمله» باء العوض، وهو أن يكون العمل كالثمن لدخول الرجل إلى الجنة، كما زعمت المعتزلة أن العامل مستحق دخول الجنة على ربه بعمله! بل ذلك برحمة الله وفضله، والباء التي في قوله تعالى: {جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} ونحوها، باء السبب، أي بسبب عملكم، والله تعالى هو خالق الأسباب والمسببات، فرجع الكل إلى محض فضل الله ورحمته.

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: { فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ} فمعنى الآية: أحسن المصورين المقدرين، والخلق يذكر ويراد به التقدير، وهو المراد هنا، بدليل قوله تعالى {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ}، أي: الله خالق كل شيء مخلوق، فدخلت أفعال العباد في عموم (كل).

وما أفسد قولهم في إدخال كلام الله تعالى في عموم: (كل)، الذي هو صفة من صفاته، يستحيل عليه أن يكون مخلوقا! وأخرجوا أفعالهم التي هي مخلوقة من عموم (كل) وهل يدخل في عموم (كل) إلا ما هو مخلوق؟! فذاته المقدسة وصفاته غير داخلة في هذا العموم، ودخل سائر المخلوقات في عمومها.

ويكفي في إبطال مذهب الجبرية والقدرية:

قوله سبحانه: {لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ (٢٨)وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ(٢٩)}.

فقوله: {لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ}رد على الجبرية؛ حيث أثبت للعبد مشيئة وإرادة واختياراً.

وقوله:{وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ} رد على القدرية؛ حيث أثبت مشيئة لله تعالى سابقة على مشيئة العبد.

{المبحث الحادي عشر}

مسائل متعلقة بالقضاء والقدر

المسألة الأولى: الهدى والضلال.

الهدى والضلال هما قلب أبواب القدر ومسائله، فإن أفضل ما يقدر الله لعبده وأجل ما يقسمه له الهدى وأعظم ما يبتليه به ويقدره عليه الضلال، وكل نعمة دون نعمة الهدى، وكل مصيبة دون مصيبة الضلال».

ويعتقد أهل السنة أن الهدى والضلال على نوعين:

❖ **النوع الأول: هو بيد الله وحده، وهي هداية التوفيق** ومشيئة الله لعبده الهداية، وخلقه دواعي الهدى وإرادته، والقدرة عليه للعبد، وهذه الهداية التي لا يقدر عليها إلا الله.

ومن أدلتها:

قول الله عز وجل: {إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ}.

وقوله تعالى: {لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ}.

وقوله تعالى: {من يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ}.

وأهل السنة مجمعون على أن هذا النوع من الهداية خاص بالله لا يشاركه فيه غيره، ولا يقدر عليه أحد سواه.

وقد يسر الله جل وعلا سبيل الهداية لعباده، فخلقهم على فطرة الإسلام، و منحهم من العقول ما يميزون به بين الخير والشر، ثم أرسل إليهم رسله، وأنزل عليهم كتبه، وهذه السبيل من أعظم النعم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والله سبحانه تفضل على بني آدم بأمرين؛ هما أصل السعادة:

أحدهما: أن كل مولود يولد على الفطرة .

الثاني: أن الله تعالى هدى الناس هداية عامة، بما جعل فيهم من العقل، وبما أنزل إليهم من الكتب، وأرسل إليهم من الرسل.

❖ **النوع الثاني: الهدى بمعنى: البيان والدلالة والتعليم والدعوة إلى مصالح العبد في معاده،** وهذا خاص بالمكلفين.

ويدل عليها قوله تعالى: {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ}.

قال ابن القيم: «وهذه الهداية لا تستلزم حصول التوفيق واتّباع الحق وإن كانت شرطاً فيه، أو جزء سبب، وذلك لا يستلزم حصول المشروط والمسبب بل قد يتخلف عنه المقتضى إما لعدم كمال السبب، أو لوجود مانع ولهذا قال تعالى: {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ} فهداهم هدى البيان والدلالة فلم يهتدوا فأضلهم عقوبة لهم على ترك الاهتداء أولًا بعد أن عرفوا الهدى فأعرضوا عنه فأعماهم عنه بعد أن أراهم إياه.

❖ **المخالفون في ذلك والرد عليهم:**

قال الإمام ابن أبي العز: «قالت المعتزلة : الهدى من الله: بيان طريق الصواب، والإضلال: تسمية العبد ضالًا، أو حكمه تعالى على العبد بالضلال عند خلق العبد الضلال في نفسه.

وهذا مبني على أصلهم الفاسد: أن أفعال العباد مخلوقة لهم، والدليل على ما قلناه قوله تعالى: {إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ}.

ولو كان الهدى بيان الطريق لما صح هذا النفي عن نبيه، لأنه بين الطريق لمن أحب وأبغض.

ولو كان الهدى الله البيان، وهو عام في كل نفس لما صح التقييد بالمشيئة.

المسألة الثانية: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى:

الذي عليه جمهور المسلمين من السلف والخلف أن الله تعالى يخلق لحكمة ويأمر لحكمة، وهذا مذهب أئمة الفقه والعلم، ووافقهم على ذلك أكثر أهل الكلام من المعتزلة والكرامية وغيرهم.

وذهب طائفة من أهل الكلام ونفاة القياس إلى نفي التعليل في خلقه وأمره ، وهو قول الأشعري ومن وافقه، وقالوا: ليس في القرآن لام تعليل في فعل الله وأمره، ولا يأمر الله بشيء لحصول مصلحة ولا دفع مفسدة، بل ما يحصل من مصالح العباد ومفاسدهم بسبب من الأسباب فإنما خلق ذلك عندها، لا أنه يخلق هذا لهذا، ولا هذا لهذا، واعتقدوا أن التعليل يستلزم الحاجة والاستكمال بالغير وأنه يفضي إلى التسلسل.

والمعتزلة أثبتت التعليل، لكن على أصولهم الفاسدة في التعليل والتجويز.

وأما أهل الفقه والعلم وجمهور المسلمين الذين يثبتون التعليل فلا يثبتونه على قاعدة القدرية ولا على نفي الجهمية.

لكن قول الجمهور: هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة والمعقول الصريح، وبه يثبت أن الله حكيم، فإنه من لم يفعل شيئا لحكمة لم يكن حكيما.

قال ابن القيم: «**أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل،** كما عن أسباب بها فعل وقد دل كلامه وكلام رسوله على هذا وهذا في مواضع لا تكاد تحصى ولا سبيل إلى استيعاب أفرادها».

ثم ذكر كثيرا من الأدلة على هذا الأصل، ومنها:

١. **الأول: التصريح بلفظ الحكمة وما تصرف منه:** كقوله:{حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ}.

٢. **الثاني: إخباره أنه فعل كذا لكذا، وأنه أمر بكذا لكذا** كقوله:{ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ}.

٣. **الثالث: الإتيان بـ «كي» الصريحة في التعليل،** كقوله تعالى:{كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ}.

المسألة الثالثة: الاستطاعة.

هي القدرة، أو الطاقة، أو الوسع، وكلها ألفاظ متقاربة.

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي: «والاستطاعة التي يجب بها الفعل، من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به تكون مع الفعل، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع، والتمكين وسلامة الآلات فهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب، وهو كما قال تعالى:{لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا}.

قال الإمام ابن أبي العز الحنفي في شرح كلام أبي جعفر المتقدم: «وتنقسم الاستطاعة إلى قسمين، كما ذكره الشيخ وهو قول عامة أهل السنة، وهو الوسط.

وقالت القدرية والمعتزلة: لا تكون القدرة إلا قبل الفعل، وقابلهم طائفة من أهل السنة، فقالوا: لا تكون إلا مع الفعل.

فالذي عليه عامة أهل السنة –وهو الحق– أن الاستطاعة –وهي القدرة نوعان:

الأولى: استطاعة يتعلق بها التكليف، وهي الاستطاعة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي والثواب والعقاب، وعليها كلام الفقهاء، وهي الغالبة عند الإطلاق كقوله تعالى: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا}.

وقوله صلى الله عليه وسلم: لعمران بن حصين: «صل قائما، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب».

الثانية: استطاعة يتمكن بها العبد من الفعل، وهي الاستطاعة الكونية التي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل، وهي معنى: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ودليلها قوله تعالى: {ما كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ}.

والمراد نفي حقيقة القدرة، لا نفي الأسباب والآلات، لأنها كانت ثابتة.

المسألة الرابعة: التكليف بما لا يطاق:

مسألة التكليف بما لا يطاق مما اختلفت فيه الطوائف:

فقالت الجهمية: يجوز التكليف بما لا يطاق مطلقاً، كتكليف الأعمى بالنظر، وتكليف الزمن (المريض العاجز) أن يسير إلى مكة.

وقالت المعتزلة: لا يجوز التكليف بما لا يطاق؛ لأنه قبيح، والله منزه فعل القبيح.

قال الأشاعرة: بجواز التكليف بما لا يطاق عقلاً، وعدم وقوعه شرعاً.

والصواب: أن ما لا يطاق يفسر بشيئين:

بما لا يطاق للعجز عنه، فهذا لم يكلفه الله أحداً.

ويفسر بما لا يطاق للاشتغال بضده، فهذا هو الذي وقع التكليف، كما في أمر العباد بعضهم بعضاً، فإنهم يفرقون بين هذا وهذا ، فلا يأمر السيد عبده الأعمى بنقط المصاحف! ويأمره إذا كان قاعدا أن يقوم، ويعلم الفرق بين الأمرين بالضرورة.

المسألة الخامسة: معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «والشر ليس إليك»:

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه كان إذا قام إلى الصلاة، قال: «وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً، وما أنا المشركين...» الحديث، وفيه: «لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، **والشر من ليس إليك**...».

قال الإمام النووي: وأما قوله: «والشر ليس إليك» فمما يجب تأويله؛ لأن مذهب أهل الحق أن كل المحدثات فعل الله تعالى وخلقه سواء خيرها وشرها، وحينئذ يجب تأويله، **وفيه خمسة أقوال:**

١. **أحدها: معناه:** لا يتقرب به إليك.

٢. **والثاني: معناه:** أنه لا يضاف إليك على انفراده، لا يقال: يا خالق القردة والخنازير، ويا رب الشر ونحو هذا، وإن كان خالق كل شيء، ورب كل شيء، وحينئذ يدخل الشر في العموم.

٣. **والثالث: معناه:** والشر لا يصعد، إليك إنما يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح.

٤. **والرابع: معناه:** والشر ليس شراً بالنسبة إليك، فإنك خلقته بحكمة بالغة، وإنما هو شر بالنسبة إلى المخلوقين.

٥. **والخامس:** أنه كقولك: فلان إلى بني فلان، إذا كان عداده فيهم أو صفوه إليهم.

وكل هذه المعاني حق ولا تنافي بينها، ولا مانع من حمل الحديث على هذه المعاني كلها، فإن الاختلاف بينها اختلاف تنوع، فهي كلها تتفق على تنزيه الله تعالى عن الشر، وتصب في هذا المعنى.

ومما يثبت ذلك:

- أولا: أن «الشر لم يضف إلى الله في الكتاب والسنة إلا على أحد وجوه ثلاثة:

إما بطريق العموم، كقوله: { اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ}.

وإما بطريقة إضافته إلى السبب، كقوله: { مِن شَرِّ مَا خَلَقَ}.

وإما أن يحذف فاعله، كقول الجن: { وَأَنَّا لا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الأَرْضِ}.

- **ثانياً: أنه ليس من أسماء الله الحسنى اسم يتضمن الشر، إنما يذكر الشر في مفعولاته:** كقوله تعالى: {نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ (٤٩) وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ}.
- **ثالثا: أن جميع ما يحدثه في الوجود من الضرر فلا بد فيه من حكمة.**
- **رابعا: أن القدر لا شر فيه بوجه من الوجوه،** فإنه علم الله، وقدرته، وكتابته، ومشيئته، وذلك خير محض وكمال من كل وجه، فالشر ليس إلى الرب تعالى بوجه من الوجوه، لا في ذاته ولا في أسمائه، ولا في صفاته ولا في أفعاله.
- **خامسا: أن ما يصيب العبد من المصائب فسببها ذنوبه و معاصيه.**

المسألة السادسة: معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «ينسأ له في أثره»:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من سره أن يبسط له في رزقه، أو ينسأ له في أثره، فليصل رحمه».

قال الإمام النووي: «(ينسأ) مهموز؛ أي: يؤخر، والأثر: الأجل؛ لأنه تابع للحياة في إثرها، وبسط الرزق: توسيعه وكثرته، وقيل: البركة فيه.

وأما التأخير في الأجل، ففيه سؤال مشهور، وهو أن الآجال والأرزاق مقدرة لا تزيد ولا تنقص، فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون، وأجاب العلماء بأجوبة:

١. **الصحيح منها:** أن هذه الزيادة بالبركة في عمره والتوفيق للطاعات وعمارة أوقاته بما ينفعه في الآخرة، وصيانتها عن الضياع في غير ذلك.

٢. **والثاني:** أنه بالنسبة إلى ما يظهر للملائكة وفي اللوح المحفوظ ونحو ذلك، فيظهر لهم في اللوح أن عمره ستون سنة إلا أن يصل رحمه، فإن وصلها زيد له أربعون.

٣. **الثالث:** أن المراد بقاء ذكره الجميل فكأنه لم يمت.

واختار شيخ الإسلام القول الثاني، فقال: «الأجل أجلان: أجل مطلق يعلمه الله، وأجل مقيد، وبهذا يتبين معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «من سره أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره فليصل رحمه».

المسألة السابعة: الرضا بقضاء الله وقدره:

أما المقضي؛ فهو ثلاثة أقسام:

الأول: يجب الرضا به؛ وهو الرضا بجميع ما أمر الله به؛ لأنه من الإيمان بالله ورسوله.

الثاني: يحرم الرضا به؛ وهو جميع ما نهى الله عنه ورسوله كالمعاصي.

الثالث: يستحب الرضا به على الصحيح؛ وهو الرضا بالمصائب، وأما الصبر عليها فواجب.

المسألة الثامنة: المحو والإثبات:

قال تعالى: { يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ }.

وقد اختلف العلماء في معنى المحو والإثبات الوارد في الآية على أقوال:

١. **القول الأول:** محو الشرائع والأحكام بالنسخ.

٢. **القول الثاني:** محو الذنوب بالتوبة.

٣. **القول الثالث:** محو الأجل بالموت.

وهذه الأقوال الثلاثة ليس لها تعلق بمسألتنا؛ لأنها لا تدل على محو ما قدره الله تعالى.

٤. **القول الرابع:** محو المقادير وهو المعنى المقصود هنا

ومعنى هذه الأقوال: أن الأقدار ينسخ الله ما يشاء منها، ويثبت منها ما يشاء.

وقال العلماء: إن المحو والإثبات في صحف الملائكة، وأما علم الله سبحانه فلا يختلف ولا يبدو له ما لم يكن عالما به فلا محو فيه ولا إثبات.

وأما اللوح المحفوظ فهل فيه محو وإثبات على قولين.

وقال ابن أبي العز الحنفي: قيل: الزيادة والنقصان في الصحف التي في أيدي الملائكة.

{المبحث الثاني عشر}

ثمرات الإيمان بالقضاء والقدر

الإيمان بقضاء الله وقدره له ثمرات جليلة، منها:

١. تحقيق التوحيد، فلا يتم التوحيد إلا لمن أقرَّ أن الله وحده الخالق لكل شيء.

٢. السلامة من الكبر والبطر.

٣. دوام اللجوء إلى الله والاستعانة به والتوكل عليه، والاعتماد عليه عند فعل الأسباب.

٤. راحة النفس وطمأنينة القلب، لأن كل ما يصيب الإنسان من الله.

٥. طرد القلق والضجر عند فوات المراد، أو حصول المكروه، لأن ذلك بقضاء الله.

٦. الصبر عند البلاء والشكر عند الرخاء.

٧. العلم بأن الله وحده هو الضار النافع المعطي المانع.

٨. أنه يورث حلاوة الإيمان.

٩. أن شهود القدر في الطاعات من أنفع الأمور للعبد.

١٠. الإيمان بالقدر يحقق كمال التوكل على الله.

١١. أن الإيمان بالقدر يستوجب تحريك القلب نحو محبة الله ورجائه وخوفه.

١٢. الإيمان بالقدر يورث كمال الإخلاص لله.

١٣. الإيمان بالقدر يطهر النفس من داء الحسد فلا يحسد الناس لأن الله هو الرزاق.

{ملخص الفصل الأول}
الملخص الذي في الكتاب

القضاء في اللغة: الإحكام والإتقان والإتمام.

والقدر في اللغة: التقدير والقضاء والحكم.

والقدر شرعا: يعرف على سبيل الإجمال بأنه: قدرة الله أو تقدير الله تعالى لما كان وما يكون أزلاً وأبداً.

وعلى سبيل التفصيل: هو ومشيئته، وخلقه وكتابته لما كان وما يكون أزلاً وأبداً.

وأما القضاء شرعا، فهو: ما قضى به الله عز وجل في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير.

اختلف العلماء في الفرق بين القضاء والقدر على قولين:

الأول: أنه لا فرق بينهما، **والثاني:** أن بينهما فرقا.

واختلف في تحديد هذا الفرق على أقوال، منها:

أن القدر هو التقدير الأزلي السابق.

والقضاء: هو وقوع ما قدره الله.

وقيل العكس.

والتحقيق: أن القضاء والقدر كلمتان، إن اجتمعتا افترقتا، وإن افترقتا اجتمعتا، فإذا قيل: هذا قدر الله؛ فهو شامل للقضاء، أما إذا ذكرنا جميعا؛ فلكل واحدة منهما معنى، فيراد بالقدر: التقدير، أو ما قدره الله أزلاً، وبالقضاء: وقوع ما قدره الله تعالى.

معنى الإيمان بالقضاء والقدر: الإيمان بخلقه سبحانه لكل شيء، ومشيئته لكل ما كان وما يكون، وعلمه بالأشياء قبل كونها، وكتابته لها قبل برئها.

أهمية الإيمان بالقضاء والقدر تتبين فيما يلي: (١) أنه أحد أركان الإيمان الستة العظام.(٢) أن من أنكره فهو كافر بالله العظيم. (٣) أنه نظام التوحيد. (٤) يتحقق بالإيمان به ثمرات عظيمة من شجاعة القلب وطمأنينة النفس، وبرد اليقين، ورسوخ الإيمان، وغيرها من الثمرات.

حكم الإيمان بالقدر: أنه أحد أركان الإيمان التي لا يصح الإيمان إلا بها، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

يراد بالخوض في القدر: الكلام فيه بالباطل، وهو يشمل: الخوض فيه بغير علم، أو الاعتراض، وترك الرضا والتسليم، أو الخوض فيه بالعقل، دون الاستناد إلى الوحي؛ وجميع ذلك غير جائز.

للإيمان بالقدر أربع مراتب: الأولى: العلم؛ والثانية: الكتابة، والثالثة: المشيئة، والرابعة: الخلق.

كتابة المقادير على أربعة أنواع: الأول: التقدير العام الشامل لكل الكائنات، المكتوب في اللوح المحفوظ قبل خلق السماوات والأرض عندما خلق الله تعالى القلم. **الثاني**: التقدير العمري عند تخليق النطفة في الرحم. **الثالث**: التقدير السنوي في ليلة القدر. **الرابع**: التقدير اليومي، وهو سوق المقادير إلى المواقيت التي قدرت لها فيما سبق.

والأقلام على أنواع؛ القلم الأول: العام الشامل لجميع المخلوقات. **القلم الثاني**: حين خلق آدم، وهو قلم عام أيضاً، لكن لبني آدم عقيب خلق أبيهم. **القلم الثالث**: حين يرسل الملك إلى الجنين في بطن أمه، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بالكلمات الأربع. **القلم الرابع**: الذي بأيدي الكرام الكاتبين، الذين يكتبون ما يفعله بنو آدم.

الإرادة الإلهية نوعان: إرادة كونية قدرية، وهي بمعنى المشيئة. وإرادة شرعية دينية، وهي بمعنى المحبة؛ فالإرادة أعم من المشيئة، والإرادة تنقسم، والمشيئة لا تنقسم.

مجمل الفرق بين الإرادتين في أمرين: أولاً: المتعلّق ؛ فالإرادة الشرعية تتعلق بما يحبه الله عز وجل، سواء وقع أو لم يقع، وأما الكونية؛ فتتعلق بما يقع، سواء كان مما يحبه الله أو مما لا يحبه. **ثانياً**: من حيث حصول المراد؛ فالشرعية لا يلزم منها وقوع المراد، أما الكونية؛ فيلزم منها وقوع المراد.

وعدم التفريق بين نوعي الإرادة هو أصل ضلال الفرق في هذه المسألة.

مذهب أهل السنة والجماعة في أفعال العباد أنها مخلوقة لله تعالى، وهي أيضا فعل العبد، فتنسب إلى الله خلقا، وتنسب إلى العبد اكتسابا وهي وفعلًا، بدليل الكتاب والسنة والإجماع.

ولا ينافي الإيمان بالقدر أن يكون للعبد إرادة وقدرة يكون بهما فعله، وله مشيئة وإرادة واختيار تابعة لمشيئة الله الشاملة وهذه المسألة هي محور النزاع بين أهل السنة وبين مخالفيهم من القدرية والجبرية.

الإيمان بالقدر لا ينافي الأخذ بالأسباب، وعلى هذا دلت نصوص القرآن والسنة، وعمل الصحابة.

انقسم الناس في الأسباب إلى طرفين ووسط: فالطرف الأول: نفاة أنكروا تأثير الأسباب. **والطرف الثاني:** غلاة غلوا في الأسباب وجعلوها مؤثرة بذاتها، فوقعوا في الشرك. **وأما الوسط، وهم أهل الحق:** فأثبتوا للأسباب تأثيرا في مسبباتها لكن لا بذاتها، بل بما أودعه الله تعالى فيها من القوى الموجبة.

الدعاء في اقتضائه الإجابة كسائر الأعمال الصالحة في اقتضائها الإثابة، وكسائر الأسباب في اقتضائها المسببات، وهو من أقوى الأسباب في جلب المنافع ودفع المضار.

يجوز الاحتجاج بالقدر على المصائب لا على المعائب.

مجمل أقوال الناس في القدر ثلاثة: الأول: قول القدرية النفاة الذين يقولون: إن العبد يخلق فعله، وهو مذهب القدرية والمعتزلة، ومال إليهم الماتريدية. **والثاني:** قول الجبرية الذين يقولون : إن العبد مجبور على فعله، وهو مذهب الجهمية، ومال إليهم الأشعرية. **والثالث:** قول أهل السنة؛ وهو أن للعبد قدرة ومشيئة واختيارا، وهي تابعة لمشيئة الله جل وعلا.

أول من قال بالقدر هو، معبد الجهني بالبصرة في أواخر عهد الصحابة، وأصل هذه المقالة ترجع إلى رجل من أهل البصرة اسمه (سيسويه)، أو (سوسن) كان نصرانيا فأسلم ثم تنصر، فأخذ عنه معبد، وأخذ غيلان عن معبد.

انقرضت القدرية الأولى القائلون بنفي القدر (المتضمن العلم)، وصارت القدرية في الأزمان المتأخرة تعتقد إثبات القدر ولكن يقولون: الخير الله والشر من غيره.

الجبر: هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى، والقول بأن فعل العبد بمنزلة طوله ولونه، ورأس هذه البدعة هو الجهم بن صفوان، ثم شاع في بعض طوائف الإسلام، كالصوفية.

أراد الأشاعرة أن يوفقوا بين الجبرية والقدرية فجاؤوا بنظرية الكسب وهي في مآلها جبرية خالصة، وإن لم يصلوا إلى حد موافقة الجهم في غلوه.

مذهب الماتريدية: حاصل مذهبهم أن المؤثر في أصل الفعل هو قدرة الله تعالى، وأن المؤثر في صفة الفعل – يعني: كونه طاعة أو معصية– قدرة العبد، ومقصودهم أن الله تعالى لا يخلق فعل العبد إلا بعد أن يختاره العبد ، فمالوا إلى المعتزلة.

الهداية على نوعين: الأول: هداية التوفيق، وهذه الهداية لا يقدر عليها إلا الله عين، **والثاني:** هداية البيان والدلالة، وهذه ليست خاصة بالله.

خالفت المعتزلة في مفهوم الهدى من الله؛ فحصرته في بيان طريق الصواب، وحصرت الإضلال: في تسمية العبد ضالًا، أو الحكم عليه بالضلال عند خلق العبد الضلال في نفسه. وهذا مبني على أصلهم الفاسد: أن أفعال العباد مخلوقة لهم.

الذي عليه أهل السنة في الحكمة والتعليل: أن الله تعالى يخلق لحكمة ويأمر لحكمة، قال في الحكمة: { حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ} وقال في التعليل: { ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ}.

القدرة (الاستطاعة) هي مناط التكليف، والذي عليه أهل السنة أنها قدرتان: **الأولى:** قبل الفعل لجواز التكليف بالفعل، **والثانية:** مقارنة للفعل لا يتم الفعل إلا بها.

ما لا يطاق يفسر بشيئين: الأول: ما لا يطاق للعجز عنه، فهذا لم يكلفه الله أحدا، **والثاني:** ما لا يطاق للاشتغال بضده، وهذا هو الذي وقع فيه التكليف.

قول النبي صلى الله عليه وسلم: «والشر ليس إليك» له عدة معان؛ منها: (١) أن الشر لا يتقرب به إليك. (٢) أن الشر لا يضاف إليك على انفراده. (٣) أن الشر لا يصعد إليك. (٤) أن الشر ليس شرا بالنسبة إليك.

الأجل أجلان: أجل مطلق، وأجل مقيد، فأما المطلق: فهو الذي أمر الملك أن يكتبه ابتداء، ثم إذا وصل العبد رحمه زاده كذا والملك لا يعلم أيزداد أم لا؟ لكن الله يعلم ما يستقر عليه الأمر، فإذا جاء ذلك لا يتقدم ولا يتأخر. وهذا يفسر قوله صلى الله عليه وسلم «من سره أن يبسط له في رزقه، أو ينسأ له في أثره، فليصل رحمه».

يجب على المسلم أن يصبر على المصائب، وأن يرضى بالأقدار عمومًا- إما وجوبا، وإما استحبابا- لأنها من فعل الله تعالى، والرضا بها من الرضا بربوبية الله.

اختلف العلماء في معنى المحو والإثبات الوارد في قوله تعالى: { يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ} على أقوال: (١)محو الشرائع والأحكام بالنسخ. (٢)محو الذنوب بالتوبة. (٣)محو الأجل بالموت. (٤)محو المقادير، وهو الصواب.

تحقيق الإيمان بقضاء الله وقدره له ثمرات جليلة، منها: (١)تحقيق التوحيد. (٢)السلامة من الكبر والبطر. (٣)دوام اللجوء إلى الله والاستعانة به والتوكل عليه. (٤)راحة النفس وطمأنينة القلب. (٥) طرد القلق والضجر عند فوات المراد، أو حصول المكروه. (٦)الصبر عند البلاء والشكر عند الرخاء. (٧)العلم بأن الله وحده هو الضار النافع المعطي المانع. (٨)أنه يورث حلاوة الإيمان. (٩)أن شهود القدر في الطاعات من أنفع الأمور للعبد. (١٠)الإيمان بالقدر يحقق كمال التوكل على الله. (١١)أن الإيمان بالقدر يستوجب تحريك القلب نحو محبة الله ورجائه وخوفه. (١٢)الإيمان بالقدر يورث كمال الإخلاص لله. (١٣)الإيمان بالقدر يطهر النفس من داء الحسد.

{الفصل السابع}:

المسائل العقدية المتعلقة بالإمامة والجماعة

{المبحث الأول}:

المراد بالإمامة، وأسماءها، وحكم نصب الإمام

أولاً: المراد بالإمامة:

❖ **الإمامة لغة:** مصدر أمّ، يقال: أم الناس، أي صار لهم إماماً، والإمام هو ما يؤتم به.

❖ **الإمامة شرعاً:** فيقول الإمام الماوردي: «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا».

يقول الإمام الجويني: «الإمامة رئاسة تامة، وزعامة عامة، تتعلق بالخاصة والعامة، في مهمات الدين والدنيا».

ويقول ابن خلدون: «هي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به».

❖ **عند التأمل في هذه التعريفات نجد أن الإمامة تقوم على ثلاثة أسس:**

- **الأول:** أنها خلافة عن النبوة، بمعنى أنها اتباع للنبي صلى الله عليه وسلم الذي أقام أول دولة إسلامية في المدينة.
- **الثاني:** أن مقصودها الأعظم حراسة الدين.
- **الثالث:** أن سياسة أمور الدنيا إنما تكون بمقتضى الدين وأحكام الشريعة.

ثانياً: أسماؤها:

الإمامة تسمى أيضاً خلافة.

والقائم بها يسمى إماماً وخليفة.

فأما تسميته إماماً فتشبيهاً بإمام الصلاة في اتباعه والاقتداء به.

وأما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبي صلى الله عليه وسلم في أمته.

ثالثاً: حكم نصب الإمام:

الإمامة واجبة في حكم الشرع، ونصب الإمام واجب على المسلمين، والأصل في وجوب الإمامة الكتاب والسنة والإجماع.

❖ فمن الكتاب:

١. قوله سبحانه: {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً}.

قال الإمام القرطبي: «هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يسمع له ويطاع حتى تجتمع الكلمة».

٢. قال تعالى: {وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ}.

فأمر سبحانه نبيه صلى الله عليه وسلم، أن يحكم بين المسلمين بما أنزل الله، ولا يتحقق ذلك إلا بالحاكم الشرعي، فيكون ذلك أمراً للأمة بنصب الإمام.

❖ ومن السنة:

١. قال صلى الله عليه وسلم: «من خلع يداً من طاعة، لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية».

وهذا يدل على وجوب نصب الإمام، ووجه ذلك: أن البيعة واجبة في عنق كل مسلم، والبيعة لا تكون إلا للإمام الشرعي، فتعين وجوب نصب الإمام.

٢. عن العرباض بن سارية قال: صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم، ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟ فقال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».

ووجه دلالة الحديث على وجوب نصب الإمام: أن الاجتماع فريضة، كما قال تعالى: {واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا}، ولا يتحقق الاجتماع إلا بإمام يسمع له ويطاع في المعروف.

وفي مبادرة الصحابة رضي الله عنهم إلى نصب الإمام في نفس يوم وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكراهتهم أن يبقوا بعض يوم دون إمام دليل على وجوب نصبه بإجماعهم رضوان الله عليهم.

وقال الإمام ابن حزم رحمه الله: «اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، حاشا النجدات من الخوارج؛ فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يشاطروا الحق بينهم، وهذه فرقة ما نرى بقي أحد».

{المبحث الثاني}

طرق انعقاد الإمامة، وحكم تعدد الأئمة

أولاً: طرق انعقاد الإمامة:

❖ **تنعقد الإمامة بأحد أربعة أمور:**

- **الأول: ما لو نص صلى الله عليه وسلم على أن فلاناً هو الإمام، فإنها تنعقد له بذلك.**

وقال بعض العلماء: إن إمامة أبي بكر له من هذا القبيل؛ لأن تقديم النبي صلى الله عليه وسلم أبي بكر في إمامة الصلاة وهي أهم شيء، فيه الإشارة إلى التقديم للإمامة الكبرى، وهو ظاهر.

- **الثاني: هو اتفاق أهل الحل والعقد على بيعته.**

وقال بعض العلماء: إن إمامة أبي بكر رضي الله عنه منه؛ لإجماع أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار عليها بعد الخلاف، ولا عبرة بعدم رضا بعضهم، كما وقع من سعد بن عبادة من عدم قبوله بيعة أبي بكر رضي الله عنه.

- **الثالث: أن يعهد إليه الخليفة الذي قبله.**

كما وقع من أبي بكر لعمر رضي الله عنه، ومن هذا القبيل جعل عمر رضي الله عنه الخلافة شورى بين ستة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مات وهو عنهم راضي.

- **الرابع: أن يتغلب على الناس بسيفه، وينزع الخلافة بالقوة.**

حتى يستتب له الأمر، وتدين له الناس لما في الخروج عليه حينئذ من شق عصا المسلمين، وإراقة دمائهم.

قال بعض العلماء: ومن هذا القبيل قيام عبد الملك بن مروان على عبد الله بن الزبير، وقتله إياه في مكة على يد الحجاج بن يوسف، فاستتب الأمر له.

ثانياً: العدد الذي تنعقد به الإمامة من أهل الحل والعقد:

اختلف العلماء في العدد الذي تنعقد به الإمامة من أهل الحل والعقد:

- **قالت طائفة:** لا تنعقد إلا بجمهور أهل العقد والحل من كل بلد؛ ليكون الرضاء به عاماً والتسليم لإمامته إجماعاً، وهذا مذهب مدفوع ببيعة أبي بكر على الخلافة باختيار من حضرها ولم ينتظر ببيعته قدوم غائب عنها.
- **وقالت طائفة أخرى:** أقل من تنعقد به منهم الإمامة خمسة يجتمعون على عقدها، أو يعقدها أحدهم برضا الأربعة استدلالًا بأمرين:

أحدهما: إن بيعة أبي بكر انعقدت بخمسة اجتمعوا عليها، ثم تابعهم الناس فيها، وهم: عمر بن الخطاب، وأبو عبيدة بن الجراح ، وأسيد بن حضير، وبشر بن سعد، وسالم مولى أبي حذيفة.

الثاني: عمر رضي الله عنه جعل الشورى في ستة ليعقد لأحدهم برضا الخمسة، وهذا قول أكثر الفقهاء والمتكلمين من أهل البصرة.

وقال آخرون من علماء الكوفة: تنعقد بثلاثة يتولاها أحدهم برضا الاثنين ليكونوا حاكمًا وشاهدين، كما يصح عقد النكاح بولي وشاهدين.

وقالت طائفة أخرى: تنعقد بواحد؛ لأن العباس قال لعلي رضوان الله عليهما: امدد يدك أبايعك، فيقول الناس: عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايع ابن عمه فلا يختلف عليك اثنان، ولأنه حكم وحكم واحد نافذ».

✓ **والتحقيق:** أنه لا عبرة بالعدد، بل العبرة بموافقة أهل الشوكة – أيا كان عددهم– على بيعة الإمام، وهم الذين يتحقق ببيعتهم له مقصود الإمامة من اجتماع كلمة المسلمين.

ثالثاً: حكم تعدد الأئمة:

تعدد الأئمة جائز عند الحاجة أو الضرورة، وهو واقع منذ زمن طويل، والأئمة وإن تعددوا لهم من الحقوق ما يجب للإمام الأعظم، وإن كانت السنة أن يجتمع المسلمون على إمام واحد.

{المبحث الثالث}

حقوق ولاة الأمور وواجباتهم

أولاً: حقوق ولاة الأمور:

١. طاعتهم في المعروف:

❖ من الكتاب:

قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}.

❖ ومن السنة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني، وإنما الإمام جُنَّة يقاتل من ورائه ويتقى به، فإن أمر بتقوى الله وعدل، فإن له بذلك أجراً، وإن قال بغيره فإن عليه منه». قال ابن حجر "وقوله "فإن عليه منه" أي وزراً".

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبد حبشي، كأن رأسه زبيبة».

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنكم سترون بعدي أثرة وأموراً تنكرونها، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم».

فتجب طاعة ولاة الأمر في المعروف لا في المعصية، فإذا أمروا بمعصية الله فلا يطاعون، لكن لا يجوز الخروج عليهم بسببها.

٢. النصيحة لهم:

عن تميم الداري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الدين النصيحة» قلنا: لمن؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم».

قال الإمام محمد بن نصر المروزي: «وأما النصيحة لأئمة المسلمين فحب طاعتهم ورشدهم وعدلهم، وحب اجتماع الأمة كلهم، وكراهية افتراق الأمة عليهم، والتدين بطاعتهم في طاعة الله، والبغض لمن رأى الخروج عليهم وحب إعزازهم في طاعة الله.

❖ **وجاء في بيان كيفية مناصحة ولاة الأمور**: حديث شريح بن عبيد الحضرمي، قال: جلد عياض بن غنم صاحب دارا حين فتحت، فأغلظ له هشام بن حكيم القول حتى غضب عياض، ثم مكث ليالي، فأتاه هشام بن حكيم فاعتذر إليه، ثم قال هشام لعياض: ألم تسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إن من أشد الناس عذاباً، أشدهم عذاباً في الدنيا للناس؟» فقال عياض بن غنم: يا هشام بن حكيم، قد سمعنا ما سمعت، ورأينا ما رأيت، أو لم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**من أراد أن ينصح لسلطان بأمر، فلا يبد له علانية، ولكن ليأخذ بيده، فيخلو به، فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدى الذي عليه له**»، وإنك يا هشام لأنت الجريء، إذ تجترئ على سلطان الله، فهلا خشيت أن يقتلك السلطان، فتكون قتيل سلطان الله تبارك وتعالى.

٣. التعاون معهم على البر والتقوى:

أحق الناس بالإعانة على البر والتقوى هم ولاة أمور المسلمين، فبصلاح الإمام تصلح العامة، قال جل وعلا: {وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ}.

وقال الإمام أبو يعلى الفراء: «إذا قام الإمام بحقوق الأمة وجب له عليهم الطاعة، والنصرة، ما لم يوجد من جهته ما يخرج به عن الإمامة».

٤. توقيرهم وعدم إهانتهم:

من السنة توقير ولاة الأمور وإجلالهم بلا غلو في مدحهم، ولا تقصير في حقهم، فأهل السنة وسط في ذلك بين الروافض الذين يقدسون أئمتهم ويعتقدون عصمتهم ويكفرون من سواهم من أئمة المسلمين، وبين الخوارج الذين يكفرون ولاة أمور المسلمين ويخرجون عليهم.

قال صلى الله عليه وسلم «من أهان سلطان الله في الأرض أهانه الله».

وعن أبي موسى الأشعري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن من إجلال الله إكرام ذي الشيبة المسلم، وحامل القرآن غير الغالي فيه والجافي عنه، وإكرام ذي السلطان المقسط».

ثانياً: واجبات ولاة الأمور:

واجبات ولاة الأمور تنحصر في تحقيق مقاصد الإمامة، وللإمامة في الإسلام مقاصد عظيمة، وحكم جليلة، ويجمعها أمران:

الأول: حراسة الدين.

الثاني: سياسة الدنيا بالدين.

❖ **ويفصل الإمام الماوردي ما يلزم الإمام القيام به في عشرة أمور، فيقول:**

والذي يلزمه [أي: الإمام] من الأمور العامة عشرة أشياء:

- **أحدها:** حفظ الدين على أصوله المستقرة، وما أجمع عليه سلف الأمة.
- **الثاني:** تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين، وقطع الخصام بين المتنازعين.
- **الثالث:** حماية البيضة، والذب عن الحريم؛ ليتصرف الناس في المعايش، وينتشروا في الأسفار آمنين.
- **الرابع:** إقامة الحدود؛ لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك، وتحفظ حقوق عباده من إتلاف واستهلاك.
- **والخامس:** تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة.
- **السادس:** جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الذمة؛ ليقام بحق الله تعالى في إظهاره على الدين كله.
- **السابع:** جباية الفيء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصاً واجتهاداً من غير خوف ولا عسف.
- **الثامن:** تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير، ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير.
- **التاسع:** استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال.
- **العاشر:** أن يباشر بنفسه مشارفة الأمور، وتصفح الأحوال؛ لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة، ولا يعول على التفويض تشاغلاً بلذة أو عبادة، فقد يخون الأمين ويغش الناصح.

{المبحث الرابع}
حكم الخروج على ولاة أمور المسلمين

اتفق أهل السنة على تحريم الخروج على ولاة الأمور وإن جاروا، قال الإمام أبو جعفر الطحاوي: «ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يدا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة».

ومما يدل على ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من رأى من أميره شيئاً فكرهه فليصبر، فإنه ليس أحد يفارق الجماعة شبراً فيموت، إلا مات ميتة جاهلية».

وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «مذهب أهل الحديث ترك الخروج بالقتال على الملوك البغاة، والصبر على ظلمهم إلى أن يستريح بر أو يستراح من فاجر».

وقال ابن أبي العز الحنفي: «وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل».

❖ **واتفقوا على وجوب الخروج على الإمام المرتد الكافر، عند تحقق خمسة شروط:**

- **الأول: تحقق وقوع الكفر منه عن علم ويقين**، لا بمجرد الظن، أو السماع، بل عن رؤية بصرية أو علمية، كما يدل عليه حديث عبادة الآتي.
- **الثاني: أن يكون الكفر لا يحتمل التأويل**، قال الإمام الشوكاني: «لا يجوز الخروج عليهم ما دام فعلهم يحتمل التأويل».

- **الثالث: أن يكون عندنا دليل قاطع من الكتاب أو السنة، على أنه الكفر الأكبر المخرج من الملة.**

وقد اجتمعت هذه الشروط الثلاثة في حديث عبادة بن الصامت قال: دعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا: «أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وألا ننازع الأمر أهله»، قال: «**إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان**».

فقوله: «**إلا أن تروا كفرا**»، دليل على الشرط الأول، وقوله: «**بواحاً**» دليل على الشرط الثاني، وقوله: «**عندكم من الله فيه برهان**» دليل على الشرط الثالث.

- **الرابع: القدرة على الخروج عليه وتولية من يصلح.**
- **الخامس: أمن الفساد وسفك الدماء**؛ لأنه لا يجوز إنكار المنكر بمنكر أعظم منه، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

{المبحث الخامس}

مظاهر الإنحراف في باب الإمامة

مظاهر الانحراف في باب الإمامة تكون في أمور منها:

١. إنكار وجوبها أصلًا، كما هو قول عبد الرحمن بن كيسان المعروف بأبي بكر الأصم من المعتزلة.

٢. اعتقاد أنها أصل الدين، كما هو اعتقاد الرافضة الإثني عشرية.

٣. الخروج على الإمام الشرعي، كما هو حال الخوارج.

٤. تقديس الإمام واعتقاد عصمته، كما هو اعتقاد الرافضة في أئمتهم.

٥. حصر الإمامة في سبعة أئمة كحال الإسماعيلية، أو في اثني عشر إماماً كحال الإثني عشرية، وإنكار إمامة من سواهم .

{المبحث السادس}

الجماعة

معناها وأهميتها، ووجوب لزومها، وأدلة ذلك، وحرمة الفرقة والشذوذ

أولاً: معنى الجماعة:

جاء في حديث حذيفة بن اليمان، أنه صلى الله عليه وسلم قال: «تلزم جماعة المسلمين وإمامهم».

❖ **قال الشاطبي: «اختلف الناس في معنى الجماعة المرادة في هذه الأحاديث على خمسة أقوال:**

- **أحدها:** أنها السواد الأعظم من أهل الإسلام.
- **والثاني:** أنها جماعة أئمة العلماء المجتهدين.
- **والثالث:** أن الجماعة هي جماعة الصحابة على الخصوص، فإنهم الذين أقاموا عماد الدين وأرسوا أوتاده، وهم الذين لا يجتمعون على ضلالة أصلًا.
- **والرابع:** أن الجماعة هي جماعة أهل الإسلام، إذا أجمعوا على أمر فواجب على غيرهم من أهل الملل اتباعهم، وهم الذين ضمن الله لنبيه -عليه الصلاة والسلام- ألا يجمعهم على ضلالة، فإن وقع بينهم اختلاف فواجب تعرف الصواب فيما اختلفوا فيه.
- **والخامس:** أن الجماعة -جماعة المسلمين- إذا اجتمعوا على أمير، فلا يجوز الخروج عليه.

وهذا القول هو اختيار الطبري.

وكل هذه الأقوال حق لا تنافي بينها، فالجماعة هم «جماعة المسلمين، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين»، وإذا اجتمعوا على أمير فلا يجوز الخروج عليه، وإذا اجتمع أهل الاجتهاد منهم على أمر؛ فلا يجوز الخروج عن إجماعهم، وهم جماعة المسلمين، وهم السواد الأعظم.

❖ **وأما سبب التسمية بالجماعة:**

١. **فلإجتماعهم وعدم تفرقهم.**

لأن الجماعة في اللغة: هي من الاجتماع، وضدها الفرقة؛ ومن أصول أهل السنة الاعتصام بحبل الله جميعاً، وعدم التفرق والتنازع.

ولهذا المعنى سُمي العام الذي تنازل فيه الحسن لمعاوية: «عام الجماعة».

٢. **لأن من أصولهم الاجتماع على طاعة من ولاه الله أمرهم بالمعروف.**

٣. **لأنهم سلموا من تكفير بعضهم بعضاً.**

ثانياً: أهمية الجماعة ووجوب لزومها:

❖ **يدل على أهمية الجماعة ووجوب لزومها ما يلي:**

١. **أن الله جل وعلا أمر بها في كتابه، ونهى عما يضادها وهي الفرقة.**

قال تعالى: {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا}.

وقال تعالى: {وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ۚ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}.

٢. **تضافر الأحاديث التي تأمر بلزوم الجماعة، وتحذر من الفرقة.**

فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويكره لكم ثلاثا، فيرضى لكم: أن تعبدوه، ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، ويكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال».

وعن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات، إلا مات ميتة جاهلية».

ثالثاً: حرمة الفرقة والشذوذ:

❖ **يتبين حرمة الفرقة والشذوذ عن الجماعة بما يلي:**

١. **أن الله تعالى نهى عن الفرقة،** فقال تعالى:{وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا}.

٢. **أن الله توعد من اتبع غير سبيل المؤمنين بالعذاب الشديد،** فقال تعالى:{وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا}.

٣. **أن أهل الفرقة يأتون يوم القيامة وقد اسودت وجوههم عقاباً لهم لما أحدثوه في دين الله وفرقوا به المسلمين،** يقول الله تعالى:{وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ۚ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٥) يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ (١٠٦)}.

٤. **براءة الرسول صلى الله عليه وسلم من أهل الفرقة،** قال تعالى:{إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ}.

٥. **أن الشذوذ عن الجماعة شذوذ إلى النار:** وهو ما توعد به رسول الله صلى الله عليه وسلم المفارق للجماعة، في قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة، ويد الله على الجماعة، ومن شذ شذ إلى النار».

٦. **أن المفارق للجماعة يأتي يوم القيامة ولا حجة له،** ففي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له».

٧. **أن المفارق للجماعة لو مات وهذا حاله فميتته ميتة جاهلية،** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية».

٨. **أن أهل الفرقة بعيدون عن رحمة الله تعالى،** إذ الرحمة تكون لأهل الاتفاق والائتلاف من الأمة، قال تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ}.

٩. **أن الفرقة سبب لظهور البدع وطوائف الضلال.**

١٠. **أن الفرقة سبب لذهاب المحبة والألفة، ووقوع العداوة والبغضاء.**

{ملخص الفصل السابع}
(الملخص الذي في الكتاب)

- **الإمامة لغة:** مصدر أم، والإمام هو من يؤتم به.
- **وشرعاً:** خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به.
- **والإمامة واجبة** بالكتاب والسنة والإجماع.
- **تنعقد الإمامة:** باختيار أهل العقد والحل، أو بعهد من الإمام السابق، أو بتفويض مجموعة منهم لاختيار خليفة، أو بالتغلب.
- لا يشترط عدد لأهل البيعة، بل العبرة بموافقة أهل الشوكة -أيا كان عددهم- على بيعة الإمام، وهم الذين يتحقق ببيعتهم له مقصود الإمامة من اجتماع كلمة المسلمين.
- تعدد الأئمة جائز عند الحاجة أو الضرورة، وهو واقع منذ زمن طويل، ولهم من الحقوق ما يجب للإمام الأعظم.
- **لولاة الأمور حقوق،** منها:(١) طاعتهم بالمعروف. (٢)النصيحة لهم. (٣)التعاون على البر والتقوى. (٤)توقيرهم وعدم إهانتهم.
- **تنحصر واجبات ولاة الأمور في تحقيق مقصدي الإمامة:** (١)حراسة الدين. (٢)سياسة الدنيا بالدين.
- **اتفق أهل السنة على تحريم الخروج على ولاة الأمور المسلمين وإن جاروا، واتفقوا على وجوب الخروج على الإمام المرتد الكافر، عند تحقق خمسة شروط:** (١)تحقق وقوع الكفر. (٢)أن يكون الكفر لا يحتمل التأويل. (٣)أن يدل الدليل من الكتاب والسنة وإجماع الأمة على أنه من الكفر الأكبر المخرج عن الملة. (٤)القدرة على الخروج عليه وتولية من يصلح. (٥) أمن سفك الدماء.
- **من مظاهر الانحراف في باب الإمامة ما يلي:** (١) إنكار وجوبها، (٢)اعتقاد أنها أصل الدين. (٣)الخروج على الإمام الشرعي. (٤)تقديس الإمام واعتقاد عصمته.

- **الجماعة في اللغة:** من الاجتماع، وضدها الفرقة.
- **والجماعة في الشرع لها عدة معان،** منها: (١)السواد الأعظم. (٢)جماعة المجتهدين. (٣)جماعة الصحابة. (٤)جماعة أهل الإسلام (٥)جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير.
- **مما يدل على أهمية الجماعة:** أن الله أمر بها في كتابه، ونهى عن الفرقة، وبمثل ذلك جاء أمر الرسول صلى الله عليه وسلم في سنته، كما أن أهل السنة والجماعة جعلوها أصول اعتقادهم، والنظر الصحيح يدل على وجوب لزومها لما تحققه من المصالح والمنافع الجليلة، ولما تدرؤه من المفاسد والشرور الجسيمة.
- **دلت الشريعة على حرمة الفرقة والشذوذ عن الجماعة:** (١)فقد نهى الله عن الفرقة في عدة آيات. (٢)وتوعد من اتبع غير سبيل المؤمنين بالعذاب الشديد. (٣)ووصف حال أهل الفرقة في القيامة باسوداد الوجوه. (٤)كما تبرأ الرسول صلى الله عليه وسلم من أهل الفرقة. (٥)وتوعد من شذ أنه في النار. (٦)ومن فارق الجماعة يأتي يوم القيامة ولا حجة له. (٧)ومن فارق الجماعة ومات على ذلك فميتته جاهلية. (٨)وأهل الفرقة بعيدون عن رحمة الله. (٩)والفرقة سبب لظهور البدع وطوائف الضلال. (١٠)الفرقة سببب لذهاب المحبة والألفة، ووقوع العداوة والبغضاء (١١)الافتراق سبب لوقوع التنازع والشقاق.

{الفصل الثامن}

آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم

{المبحث الأول}

المقصود بآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ومكانتهم وحقوقهم

أولاً: المقصود (بآل البيت):

يطلق لفظ (الآل) لغة على أقارب الرجل وعشيرته، وعلى الأتباع، يقال: آل الرجل أي: أتباعه وأولياؤه.

وقد اختلف في أصل لفظ (آل)، فقيل: إن أصلها أَوْل -وهو الصحيح- وقيل: إن أصلها أهل.

❖ **الخلاصة: أن كلمة (آل) في اللغة لها استعمالان: الأول:** القرابة. **والثاني:** الأتباع.

❖ **أما المقصود بآل البيت شرعاً، فعند النظر في نصوص الكتاب والسنة نجد أن أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم له ثلاثة استعمالات:**

١. **قرابته الذين تحرم عليهم الصدقة،** كما ثبت في ذلك في حديث زيد ابن أرقم قال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً خطيباً —وذكر الحديث وفيه «أذكركم الله في أهل بيتي- ثلاثاً» فقال حصين بن سبرة: من أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: إن نساءه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حُرِم الصدقة بعده، قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل العباس، قال: أكل هؤلاء حُرِم الصدقة؟ قال: نعم.

وهذا قول جمهور العلماء.

وحرم الله عليهم الصدقة لأنها من أوساخ الناس.

❖ **وقد اختلف أصحاب هذا القول في تحديد الذين حرمت عليهم الصدقة، على ثلاثة أقوال:**

- **أحدها: أنهم بنو هاشم، وبنو المطلب،** وهذا مذهب الشافعي، وأحمد في رواية عنه؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد».

- **والثاني: أنهم بنو هاشم خاصة،** وهذا مذهب أبي حنيفة، وأحمد واختيار ابن القاسم من المالكية.
- **والثالث: أنهم بنو هاشم ومن فوقهم،** فيدخل فيهم بنو مطلب، وبنو أمية، وبنو نوفل، ومن فوقهم إلى بني غالب، وهذا اختيار بعض المالكية.

٢. **الثاني: زوجاته،** كما يدل على ذلك القرآن في قوله تعالى: في خطاب نساء نبيه صلى الله عليه وسلم: قال تعالى:{وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا}. فهذه الآية واضحة على أن زوجاته من آل بيته.

ثم إنه بعد نزول الآية أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن علياً وفاطمة والحسن والحسين داخلون في هذه الآية، ويدل على ذلك ما جاء في «صحيح مسلم» أن عائشة قالت: «خرج النبي صلى الله عليه وسلم غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا}.

المرط: هو الكساء.

فعلى هذا تشمل الآية الزوجات وأصحاب الكساء.

٣. **الثالث: أتباعه على دينه إلى يوم القيامة،** كما في قوله تعالى: {أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ} وقوله صلى الله عليه وسلم: «سلمان منا أهل البيت».

ويدخل فيهم دخولاً أولياً أتباعه صلى الله عليه وسلم من قرابته؛ لأنهم آله من جهتين: أتباعه على دينه، ومن جهة كونهم من قرابته.

❖ **وملخص القول: أن للآل استعمالين في الشرع:**

الأول: عام، ويراد به أتباعه.

والثاني: خاص، ويراد به زوجاته، والمؤمنون من قرابته ممن تحرم عليهم الصدقة.

ثانياً: مكانة آل البيت:

❖ **آل البيت لهم فضل ومنزلة ومكانة من جهتين:**

الأولى: من جهة إيمانهم.

والثانية: من جهة قرابتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولا تنفع الثانية (القرابة) بدون الأولى (الإيمان)، فلا عبرة بالأنساب بدون الإيمان، كما لا تثبت الثانية (القرابة) بدون الأولى (الإيمان).

❖ **ومما يدل على مكانة أهل البيت ما يلي:**

١. **ما ورد في القرآن من فضلهم،** كقوله تعالى: {إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا}.

وقوله سبحانه: {قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى}.

٢. **وصية النبي صلى الله عليه وسلم بهم،** فعن زيد بن أرقم رضي الله عنه، قال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فينا خطيبًا بماء يدعى خمًّا بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر، ثم قال: «أما بعد، ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به، فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: «وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي».

٣. **ما كان من سلف الأمة وأئمتها من رعاية حقوقهم،** يقول أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «والذي نفسي بيده لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلي أن أصل من قرابتي».

ثالثاً: حقوق آل البيت:

«آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم من الحقوق ما يجب رعايتها» بلا غلو ولا تقصير، **ومن ذلك ما يلي:**

❖ **الأول: حق المحبة والموالاة:**

قال تعالى: {قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى}.

❖ **الثاني: الدفاع عنهم والذب عنهم:**

وهذا يتضمن الإنكار على من عاداهم وجفاهم كالنواصب والخوارج، والإنكار على من غلا في بعضهم وطعن في بعضهم كالروافض، وتحقيق محبتهم على الوجه المشروع الذي عليه سلف الأمة وأئمتها، والذين هم وسط بين الغلاة والجفاة.

❖ **الثالث: الصلاة عليهم:**

قال الإمام ابن القيم: «آل النبي صلى الله عليه وسلم يصلى عليهم بغير خلاف بين الأمة».

قال الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ۚ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}.

❖ **الرابع: حقهم من الخمس:**

ومن حقوق آل البيت عند أهل السنة حقهم من الخمس (خمس الغنيمة والفيء)؛ لقوله تعالى: {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ}.

وقوله تعالى: {مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ}.

{المبحث الثاني}

حكم الطعن في زوجات النبي صلى الله عليه وسلم أو إحداهن

من عقيدة أهل السنة الترضي عن زوجات رسول الله صلى الله عليه وسلم، واعتقاد أنهن أمهات المؤمنين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان اعتقاد أهل السنة: «ويتولون أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين، ويؤمنون بأنهن أزواجه في الآخرة».

❖ حكم سب عائشة رضي الله عنها:

أجمع العلماء –رحمهم الله– قاطبة على أن من سب عائشة رضي الله عنها ورماها بما برأها الله منه فهو كافر؛ لأنه مكذب للقرآن، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم، كشيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام ابن القيم والحافظ ابن كثير.

قال القاضي أبو يعلى: «من قذف عائشة بما برأها الله منه كفر بلا خلاف».

ودليل ذلك قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}.

- وقد أجمع العلماء –رحمهم الله– قاطبة على أن من سبها بعد هذا ورماها بما رماها به بعد هذا الذي ذكر في هذه الآية، فإنه كافر؛ لأنه معاند للقرآن.
- ولا توبة لمن قذف عائشة رضي الله عنها أو أحد زوجات النبي صلى الله عليه وسلم.
- وقال الإمام مالك أنس: «من سب عائشة قتل، قيل له: لم يقتل في عائشة؟ قال: لأن الله تعالى يقول في عائشة رضي الله عنها: {يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ} فمن رماها فقد خالف القرآن، ومن خالف القرآن قتل».

❖ **حكم من سب غير عائشة رضي الله عنها:**

وأما من سب غير عائشة ففيه قولان لأهل العلم.

فقد نقل القاضي عياض عن محمد بن القاسم بن شعبان –أحد أئمة المالكية– أنه قال: «من سب غير عائشة من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ففيها قولان:

أحدهما: يقتل؛ لأنه سب النبي صلى الله عليه وسلم سب حليلته.

والآخر: أنها كسائر الصحابة يجلد حد المفتري، قال: وبالأول أقول.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما من سب غير عائشة من أزواجه ففيه قولان:

أحدهما: أنه كساب غيرهن من الصحابة.

والثاني: وهو الأصح: أن من قذف واحدة من أمهات المؤمنين فهو كقذف عائشة رضي الله عنها.

{المبحث الثالث}

موقف الرافضة والناصبة من آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم والرد عليهم

أولاً: موقف الرافضة من آل البيت:

موقفهم يقوم على أمرين:

- **الغلو في بعضهم وتقديسهم**، ففي مصادرهم مئات من رواياتهم، والكثير من أقوال شيوخهم التي ترفع من يدعون إمامتهم من آل البيت إلى رتبة الأنبياء والمرسلين، بل وتفضلهم عليهم.

ولم يكتفوا بذلك بل بلغوا بهم مقام الألوهية، فوصفوهم بصفات الله جل، فعقد شيخهم الكليني في (الكافي) باباً بعنوان: «باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنهم لا يخفى عليهم شيء -صلوات الله عليهم-.

- **الثاني: الطعن في طائفة أخرى من آل البيت**، حيث حكموا بردة كثير منهم، وذلك في رواياتهم التي تحكم بالردة على جميع الناس بعد وفاة رسول الله، ولم يستثنوا منهم سوى ثلاثة، وإن زادوا على ذلك لم يتجاوزوا السبعة.

وقالوا بردة الصحابة وأزواج النبي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم.

وكفروا جملة من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كعمه العباس وابنه عبد الله بن عباس.

ولم تسلم بنات النبي صلى الله عليه وسلم من طعن الرافضة، حتى نفى بعضهم أن تكون رقية وأم كلثوم رضي الله عنهما من بنات النبي صلى الله عليه وسلم؛ لا لشيء إلا لأنهما كانتا زوجتي عثمان بن عفان رضي الله عنه.

كما أنهم عادوا سيد شباب أهل الجنة الحسن بن علي رضي الله عنه لقيامه بمصالحة معاوية رضي الله عنه، حتى خاطبه بعض الرافضة بقوله: "يا مذل المؤمنين".

ثانياً: موقف الناصبة من آل البيت:

موقف النواصب من آل البيت هو معاداتهم وتكفيرهم، ولا سيما الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصهره وحبيبه، ومن العشرة المبشرين بالجنة، فقد قال أبو الحسن الأشعري : «أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب رضوان الله عليه.

ويرد عليهم: بما سبق ذكره من نصوص الكتاب والسنة في بيان فضلهم ومنزلتهم ومكانتهم، ووجوب محبتهم وموالاتهم ومراعاة حقوقهم دون إفراط أو تفريط، وقد اختفى مذهب النواصب اليوم لاختفاء أسبابه السياسية.

أما عقيدة الرافضة في غلوهم في أئمتهم وطعنهم في غيرهم من آل البيت فإنه مذهب معلوم البطلان، يكفي مجرد عرضه والنظر فيه لمعرفة فساده؛ فإن الغلو في بعض آل البيت تأليه لهم، وشرك صريح بالله جل وعلا، والطعن فيهم تكذيب لما ورد في الكتاب والسنة من فضلهم ومنزلتهم.

{ملخص الفصل الثامن}

الملخص الذي في الكتاب

- يطلق لفظ (الآل) **–لغة–** على أقارب الرجل وعشيرته، وعلى الأتباع.

واختلفوا في تحديد المراد بآل البيت أو آل النبي –**شرعا**– على أقوال؛ **الأول**: أنهم قرابة النبي صلى الله عليه وسلم الذين تحرم عليهم الصدقة. **والثاني**: أنهم زوجاته النبي صلى الله عليه وسلم. **والثالث**: أنهم أتباعه على دينه إلى يوم القيامة.

والصحيح أنه يطلق بإطلاقين ؛ إطلاق خاص، وهم زوجاته والمؤمنون من قرابته، وإطلاق عام، وهم أتباعه على دينه.

- **تضح مكانة وفضل أهل البيت من جهتين**: الأولى: من جهة إيمانهم، **والثانية**: من جهة قرابتهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا تنفع (القرابة) بدون(الإيمان).
- آل البيت متفاوتون في الفضل والقرابة بحسب قربهم وسابقتهم، وقد ورد في فضل أهل البيت الكثير من الأدلة؛ كآية التطهير، وآية المودة، وكثير الأحاديث؛ كحديث الثقلين، وغيرها.
- **حقوق آل البيت أربعة**: (١)حق المحبة والموالاة. (٢)حق الدفاع والذب عنهم. (٣)الصلاة عليهم. (٤)حقهم من خمس الغنيمة والفيء.
- يعتقد أهل السنة بفضل زوجات النبي صلى الله عليه وسلم وأنهن أمهات المؤمنين المبرآت من كل سوء؛ أفضلهن خديجة بنت خويلد، وعائشة الصديقة بنت الصديق، التي برأها الله في كتابه، فمن قذفها بما برأها الله منه فقد كفر بالله العظيم، وكذلك الحكم فيمن قذف غيرها من زوجات النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح من أقوال العلماء.
- **يقوم موقف الرافضة من آل البيت على أمرين**: **الأول**: الغلو في بعضهم. **الثاني**: النصب والعداء لطائفة أخرى منهم.
- ومن معتقدات الرافضة أن كل من لم يؤمن بالأئمة الاثني عشر فهو كافر، ولا يستثنون فاطمياً ولا غير فاطمي.
- وعلى النقيض غلو الرافضة في بعض آل البيت فقد فرطت النواصب في حق الآل وناصبتهم العداء، ومن أبرز هؤلاء النواصب الخوارج الذين خرجوا على علي رضي الله عنه وقاتلوه وكفروه.

{الفصل التاسع}

المسائل العقدية المتعلقة بالصحابة

{المبحث الأول}

المراد بالصحابة، وفضلهم ومكانتهم، والمفاضلة بينهم، وما يجب لهم من حقوق، مع الأدلة من الكتاب والسنة

أولاً: المراد بالصحابة:

❖ **الصحابة لغة:** جمع صاحب وصحابي، وهو مشتق من الصحبة، وتطلق على كل من صحب غيره.

❖ واختلف أهل العلم في المراد بالصحابي في الاصطلاح، والتحقيق ما ذكره الحافظ ابن حجر، بقوله : «**وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي:** من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به، ومات على الإسلام.

فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى».

ويخرج بقيد (الإيمان) من لقيه كافرا ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرة أخرى.

ويدخل في قولنا: (مؤمنًا به) كل مكلف من الجن والإنس.

وخرج بقولنا: (ومات على الإسلام) من لقيه مؤمناً به ثم ارتد، ومات على ردته والعياذ بالله.

❖ **التعريف الذي اختاره الدكتور: أن الصحابي:** كل من رأى النبي مؤمناً به، ومات على الإسلام.

❖ **مجمل القول أن الصحبة لا تتحقق إلا بشروط ثلاثة:**

١. اللقاء بالنبي صلى الله عليه وسلم، فيدخل فيه من لقيه ولم يره كابن أم مكتوم، ويخرج من عاصره ولم يلتق به، وإن كان مسلماً، كالنجاشي.
٢. الإيمان، فيخرج الكفار والمنافقون الذين رأوه والتقوا به.
٣. الموت على الإسلام، فيخرج من رآه مسلماً، ثم ارتد ومات على الكفر.

❖ **بم تثبت الصحبة؟**

قال الحافظ ابن حجر: «يعرف كونه صحابيا»:

١. بالتواتر .

٢. أو الاستفاضة أو الشهرة.

٣. أو بإخبار بعض الصحابة.

٤. أو بعض ثقات التابعين.

٥. أو بإخباره عن نفسه بأنه صحابي، إذا كانت دعواه ذلك تدخل تحت الإمكان.

ثانياً: فضل الصحابة ومكانتهم:

١. فضل الصحابة في القرآن:

لقد أثنى الله على الصحابة، وأخبر جل وعلا بأنه رضي عنهم ورضوا عنه، وأعد لهم جنات النعيم.

قال تعالى: {وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ}.

قال تعالى: {لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا}.

قال تعالى: { مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ}. الآية.

قال الحافظ ابن كثير: «من هذه الآية انتزع الإمام مالك لله –في رواية عنه– تكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة، قال: لأنهم يغيظونهم، ومن غاظ الصحابة فهو كافر؛ لهذه الآية».

٢. فضل الصحابة في السنة:

من السنة أحاديث كثيرة تثني على الصحابة رضوان الله عليهم وتبين فضلهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الأحاديث مستفيضة، بل متواترة في فضائل الصحابة والثناء عليهم، وتفضيل قرنهم على من بعدهم من القرون، فالقدح فيهم قدح في القرآن والسنة».

فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنهم أمنة لأمته من الهلاك والعذاب، فقال في الحديث: «النجوم أمنة للسماء، فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمنة لأصحابي، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون».

أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بتحقق الفتح ونشر الإسلام على أيديهم، فعن أبي سعيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «يأتي على الناس زمان يغزون، فيقال لهم: فيكم من صحب الرسول صلى الله عليه وسلم؟ فيقولون: نعم، فيفتح عليهم، ثم يغزون، فيقال لهم: هل فيكم من صحب من صحب الرسول صلى الله عليه وسلم ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم».

وأخبر أنهم خير القرون، فعن عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: قال رسول الله: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، – قال عمران: فلا أدري: أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثا – ثم إن بعدكم قوما يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يفون، ويظهر فيهم السّمن».

ونهى عن سبهم لعظيم فضلهم، فعن أبي سعيد الخدري، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً، ما بلغ مد أحدهم، ولا نصيفه».

❖ شهادة سلف الأمة وأئمتها:

وقد شهد بفضلهم سلف الأمة وأئمتها، قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد صلى الله عليه وسلم، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فما رأى المسلمون حسنًا، فهو عند الله حسن، وما رأوا سيئاً فهو عند الله سيئ».

❖ **دلالة قرائن الأحوال على فضلهم:**

ويكفي في ذلك ثلاثة أمور:

- **الأول:** «أنه لو لم يرد من الله عن فيهم شيء مما ذكرناه؛ لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم والاعتقاد بنزاهتهم».
- **الثاني:** ما حققه الله على أيديهم من حفظ كتابه، ونشر سنته، وتبليغ دينه وشريعته في مشارق الأرض ومغاربها.
- **الثالث:** ما فتح الله على أيديهم من البلدان، فأخرجوا الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، وكسروا الأكاسرة، وهزموا القياصرة، وأقاموا حضارة كبرى في ربع قرن من الزمان، لم تعهد في تاريخ الشعوب والأمم والحضارات، مما لم يعرف في ماضي التاريخ ولا حديثه.

❖ **ما يترتب على الوقيعة فيهم من لوازم باطلة:**

ويكفي في ذلك أمران:

- **الأول: أن الطعن فيهم طعن في رسول الله صلى الله عليه وسلم؛** لأنهم أحبابه وأصحابه وأصهاره وأنصاره.
- **الثاني: أن الطعن فيهم طعن في كتاب الله وسنة رسوله؛** لأنهما وصلا إلينا من طريقهم.

ثالثاً: المفاضلة بين الصحابة:

❖ **من أدلة جواز المفاضلة بين الصحابة من القرآن:**

١. قوله تعالى: {وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ}.

ففضل من أنفق من قبل الفتح وقاتل على من بعدهم.

٢. وقوله تعالى: {يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ ۚ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ}. **ففضل نساء النبي صلى الله عليه وسلم على غيرهن من الصحابيات.**

٣. وقوله تعالى:{وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ}. **قال الإمام القرطبي: «نص القرآن على تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار».**

❖ **أدلة جواز المفاضلة بين الصحابة من السنة:**

١. ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنه، قال: «كنا نعد ورسول الله صلى الله عليه وسلم حيّ وأصحابه متوافرون: أبو بكر، وعمر، وعثمان ثم نسكت»، زاد في رواية: « فيبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينكره»، وهو إقرار من النبي صلى الله عليه وسلم بالتفاضل بين الصحابة.

٢. وعن ابن عمر، قال : «كنا نخير بين الناس في زمن النبي: الخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان».

٣. وعن ابن عمر، قال: كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حيّ : «أفضل أمة النبي صلى الله عليه وسلم بعده أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان رضي الله عنهم أجمعين».

❖ **بيان مراتب الصحابة:**

تختلف مراتب الصحابة؛ لقوله تعالى:{لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ}الآية.

وسبب اختلاف مراتبهم قوة الإيمان والعلم والعمل الصالح والسبق إلى الإسلام.

١. وأفضلهم جنسا المهاجرون ثم الأنصار؛ لأن الله قدم المهاجرين عليهم فقال تعالى:{ لَّقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ}. لأنهم جمعوا بين الهجرة من ديارهم وأموالهم والنصرة.

٢. وأفضل الصحابة عينًا أبو بكر ثم عمر بالإجماع، ثم عثمان ثم علي.

٣. ثم بقية العشرة المشهود لهم بالجنة، وهم: طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وأبو عبيدة الجراح، وسعيد بن زيد.

٤. ثم أهل بدر.

٥. ثم أهل بيعة الرضوان.

٦. ثم أهل أحد.

٧. ثم بقية الصحابة.

رابعاً: ما يجب للصحابة رضوان الله عليهم، من حقوق.

١. محبتهم بلا غلو أو تقصير، وموالاتهم جميعاً، وإنزالهم منازلهم التي يستحقونها بالعدل.

٢. الثناء عليهم، كما أثنى الله عليهم ورسوله.

٣. نشر محاسنهم، وإظهار منزلتهم ومحلهم من الإسلام.

٤. الدعاء لهم، والترضي عنهم.

٥. الحذر من الوقيعة في الصحب والآل.

٦. الدفاع عنهم والذب عن حرماتهم، وحفظ كرامتهم، وحراسة مقامهم.

٧. اعتقاد أن إجماعهم حجة، وأنهم لا يجتمعون على ضلالة.

٨. التمسك بسنة الخلفاء الراشدين، وأن سنتهم فيما لم يرد فيه سنة فهو سنة.

٩. الاعتماد على فهمهم في تفسير الكتاب والسنة.

١٠. الإيمان بما ورد من فضائلهم ومناقبهم على سبيل العموم، وفيما ورد في فضل طوائف منهم.

١١. إثبات خلافة الخلفاء الراشدين المهديين.

١٢. الإمساك عما شجر بينهم.

١٣. التحذير من الأحاديث الموضوعة في سبهم لأن سبهم كفر.

{المبحث الثاني}

عدالة الصحابة

أولاً: الأدلة على عدالة الصحابة:

عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن، وقد اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ المبتدعة والأدلة من الكتاب والسنة والإجماع متظافرة ومستفيضة على عدالة جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فمن الكتاب:

قال تعالى: {كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ}.

وقال تعالى: {لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا}.

والأدلة على عدالتهم من السنة كثيرة أيضاً، من أصرحها حديث أبي بكرة، ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب». وهو دليل على عدالة جميع الصحابة؛ لأنه أمرهم جميعاً بالتبليغ عنه إلى من بعدهم، فدل على أنهم جميعاً عدول.

ثانياً: عدالة الصحابة لا تستلزم عصمتهم:

القول بعدالة الصحابة رضي الله عنهم لا يعني عصمتهم من الذنوب، قال الإمام علي الأبياري المالكي: «واعلم أنا لسنا نعني بعدالة كل واحد من الصحابة في أن العصمة له ثابتة، والمعصية مستحيلة، وإنما نريد أن الرواية منه مقبولة من غير تكلف بحث عن أسباب العدالة، وطلب التزكية، إلا أن يثبت ارتكاب ما يقدح في العدالة، ولم يثبت ذلك، والحمد لله.

وقال شيخنا ابن عثيمين رحمه الله: «الصحابة ليسوا معصومين من الذنوب فإنهم يمكن أن تقع منهم المعصية كما تقع من غيرهم لكنهم أقرب الناس إلى المغفرة، فالذي ينكر من فعل بعضهم قليل منغمر في محاسنهم؛ لأنهم خير الخلق بعد الأنبياء، وصفوة هذه الأمة التي هي خير الأمم ما كان ولا خير يكون مثلهم».

ثالثاً: ليس في الصحابة رضي الله عنهم منافق:

الاعتقاد بعدالة جميع الصحابة يستلزم الاعتقاد بأنه ليس فيهم منافق، والمنافق هو من يظهر الإسلام، ويبطن الكفر، ولم يظهر النفاق إلا في المدينة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «من حين هاجر النبي صلى الله عليه وسلم صار الناس ثلاثة أصناف: إما مؤمن، وإما كافر مظهر للكفر، وإما منافق، بخلاف ما كانوا وهو بمكة، فإنه لم يكن هناك منافق.

والمنافقون كانوا في المدينة قلة معروفة، كما يدل عليه قول ابن مسعود رضي الله عنه في صلاة الجماعة: «ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «الصحابة المذكورون في الرواية عن النبي والذين يعظمهم المسلمون على الدين، كلهم كانوا مؤمنين به، ولم يعظم المسلمون -ولله الحمد- على الدين منافقاً».

{المبحث الثالث}

الخلفاء الراشدون

فضلهم وطرق انعقاد خلافتهم، وأدلتها، والرد على منكري ذلك

فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه:

قال تعالى: {إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا}.

قال السيوطي: «أجمع المسلمون على أن الصاحب المذكور أبو بكر رضي الله عنه».

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أصبح منكم اليوم صائما؟» قال أبو بكر رضي الله عنه: أنا، قال: «فمن تبع منكم اليوم جنازة؟» قال أبو بكر رضي الله عنه: أنا، قال: «فمن أطعم منكم اليوم مسكينا؟» قال أبو بكر رضي الله عنه: أنا، قال : «فمن عاد منكم اليوم مريضا؟» قال أبو بكر رضي الله عنه: أنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما اجتمعن في امرئ إلا دخل الجنة».

❖ **أدلته خلافته:**

أجمع المسلمون على أن أبا بكر هو أول خليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

واختلفوا في حكم من أنكر خلافته، قال القرطبي: «القادح في خلافته [يعني خلافة أبي بكر] مقطوع بخطئه وتفسيقه، وهل يكفر أم لا؟ يختلف فيه، والأظهر تكفيره».

واختلف أهل السنة هل كانت خلافة أبي بكر بالنص أم بالاختيار؟

فقالت طائفة: إنها ثبتت بالنص، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم نص على أبي بكر رضي الله عنه أنه هو الخليفة من بعده.

وقال آخرون: ثبتت باختيار الصحابة له خليفة لفضله.

قال ابن أبي العز الحنفي: «اختلف أهل السنة في خلافة الصديق رضي الله عنه: هل كانت بالنص، أو بالاختيار؟

فذهب الحسن البصري وجماعة من أهل الحديث إلى أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة.

ومنهم من قال بالنص الجلي.

وذهب جماعة من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية إلى أنها ثبتت بالاختيار.

❖ أدلة من قال بالنص الخفي:

١. قوله تعالى: {ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ}

قال القرطبي : فيها ما يدل على أن الخليفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضي الله عنه، لأن الخليفة لا يكون أبداً إلا ثانياً.

٢. حديث: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»، قال ابن حجر: «في التنصيص على إمامة أبي بكر رضي الله عنه في مرضه إشارة إلى أنه أحق بالخلافة، فهو بطريق الاستنباط لا النص».

٣. حديث: «لا يبقين في المسجد باب إلا سد، إلا باب أبي بكر»، قال ابن حجر: «وفيه إشارة قوية إلى استحقاقه للخلافة».

❖ أدلة من قال بالنص الجلي:

١. حديث جبير بن مطعم، أن امرأة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً، فأمرها أن ترجع إليه، فقالت: يا رسول الله أرأيت إن جئت فلم أجدك؟ – قال جبير: كأنها تعني الموت– قال: فإن لم تجديني فأتي أبا بكره، قال ابن حزم: وهذا نص جلي على استخلاف أبي بكر، وقال ابن أبي العز: وذلك نص على إمامته.

٢. حديث عائشة، قالت: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه: «ادعي لي أبا بكر، أباك، وأخاك، حتى أكتب كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»، قال ابن حزم: «فهذا نص جلي على استخلافه –عليه الصلاة والسلام– أبا بكر رضي الله عنه على ولاية الأمة بعده».

فضائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه كان يقول: «قد كان يكون في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد، فإن عمر بن الخطاب منهم» قال ابن وهب: تفسير محدثون: ملهمون.

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان قط سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك».

❖ توليه للخلافة:

قال ابن أبي العز: «ونثبت الخلافة بعد أبي بكر لعمر رضي الله عنهما، وذلك بتفويض أبي بكر رضي الله عنه الخلافة إليه، واتفاق الأمة بعده عليه».

فضائل عثمان رضي الله عنه:

ومما ورد من فضائله رضي الله عنه، ما جاء عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان رسول صلى الله عليه وسلم مضطجعاً في بيتي كاشفاً عن فخذيه، أو ساقيه، فاستأذن أبو بكر فأذن صلى الله عليه وسلم له، وهو على تلك الحال، فتحدث، ثم استأذن عمر، فأذن له، فتحدث، ثم استأذن عثمان، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسوى ثيابه فدخل فتحدث، فلما خرج قالت عائشة: دخل أبو بكر فلم تهتش له ولم تباله، ثم دخل عمر فلم تهتش له ولم تباله، ثم دخل عثمان فجلست وسويت ثيابك فقال: «ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة».

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «من يحفر بئر رومة فله الجنة» فحفرها عثمان، وقال: «من يجهز جيش العسرة فله الجنة» فجهزه عثمان.

❖ توليه للخلافة:

كانت طريقة توليه للخلافة بأن جعل عمر رضي الله عنه الأمر إلى ستة نفر من الذين توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راضٍ وهو علي، وعثمان، والزبير، وطلحة، وسعدا، وعبد الرحمن.

فاستقر الأمر باختيار عثمان رضي الله عنه خليفة للمسلمين باتفاق المسلمين.

فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

من فضائله رضي الله عنه: ما جاء عن سهل بن سعد رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول يوم خيبر: «لأعطين الراية رجلاً يفتح الله على يديه»، فقاموا يرجون لذلك أيهم يعطى، فغدوا وكلهم يرجو أن يعطى، فقال: «أين علي؟»، فقيل : يشتكي عينيه، فأمر، فدعى له، فبصق في عينيه، فبرئ مكانه حتى كأنه لم يكن به شيء، فقال: نقاتلهم حتى يكونوا مثلنا؟ فقال: «على رسلك، حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم، فو الله لأن يهدى بك رجل واحد خير لك من حمر النعم».

❖ توليه للخلافة:

قال الإمام ابن أبي العز: «ونثبت الخلافة بعد عثمان لعلي رضي الله عنهما، لما قتل عثمان وبايع الناس علياً صار إماماً حقاً واجب الطاعة، وهو الخليفة في زمانه خلافة نبوة».

الرد على منكري خلافتهم:

أنكر الرافضة خلافة الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان.

وأنكر الخوارج خلافة علي بن أبي طالب.

وقد انعقد إجماع أهل السنة على خلافة الخلفاء الأربعة الراشدين، ولا عبرة بخلاف من شذ عن الجماعة.

❖ الرد على الشيعة الرافضة:

الأصل الذي قام عليه دين الرافضة: «أنه لا يجوز للرعية اختيار إمام، بل لا بد فيه من النص»، فالإمامة لا تكون إلا بالنص، وزعموا أن الرسول صلى الله عليه وسلم نص على علي رضي الله عنه وأولاده، فهم الأئمة إلى أن تقوم الساعة.

وأول من أسس لهم هذا الأصل الفاسد هو ابن سبأ، الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصاية من النبي، ومحصورة بالوصي، وإذا تولاها سواه يجب البراءة منه وتكفيره.

❖ **ومما يدل على بطلان دعوى النص:**

١. **أولاً:** إجماع الصحابة –ومنهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه– على بيعة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، يبطل دعوى الرافضة أن الرسول صلى الله عليه وسلم أوصى لعلي رضي الله عنه ونص عليه، ودعواهم أنه بايعهم تقية طعن في علي رضي الله عنه، واتهام له بالنفاق، وهم مع ذلك يزعمون التشيع له!

٢. **ثانياً:** أن دعوى الوصية لعلي رضي الله عنه بالخلافة مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فلو كان له أصل لنقل، وإنما تفرد بنقله الشيعة.

٣. **ثالثاً:** أنا رأينا أبا بكر رضي الله عنه من حيث نص على عمر رضي الله عنه ما اختلف فيه اثنان، ولا وقع في ذلك خفاء، وكذلك حيث نص عمر رضي الله عنه على ستة أنفس من قريش لم يقع خلاف ولو وقع لاشتهر.

٤. **رابعاً:** كيف يقبل المهاجرون والأنصار والمسلمون جميعاً أمر أبي بكر رضي الله عنه في عمر حين استخلفه، ولم يختلف اثنان على إمامة عمر، ولا يقبلون أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في علي، فهل صار المسلمون أطوع لأبي بكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!

٥. **خامساً:** لو كان النص على علي صحيحاً لم يجز لعلي رضي الله عنه أن يدخل مع الستة الذين نص عليهم عمر، ولقال: «أنا المنصوص علي، فلا مع حاجة لي إلى الدخول فيمن نص عليه عمر».

٦. **سادساً:** لم ينقل أن علياً رضي الله عنه دعا إلى نفسه، وجادل من أجل بيعته، فضلًا القتال، ولو وقع ذلك لاشتهر.

٧. **سابعاً:** دعوى الرافضة النص على إمامة الاثني عشر دعوى مختلقة، لم تظهر إلا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم، والمنقول عن آل بيت النبي خلاف ما تقوله الرافضة.

❖ **الرد على الخوارج:**

أقر الخوارج بخلافة أبي بكر وعمر، كما أقروا بخلافة عثمان في أول أمره، ثم خرجوا عليه، وأقروا بخلافة علي رضي الله عنه في أول أمره، ثم خرجوا عليه لما حكم الحكمين.

ويكفي في الرد عليهم حكاية المناظرة التي جرت بينهم وبين عبد الله بن عباس في ذلك.

{المبحث الرابع}

المراد بالسابقين الأولين من الصحابة

قال جل وعلا: {وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ}.

قال الإمام الطبري: «اختلف أهل التأويل في المعني بقوله: «والسابقون الأولون».

- فقال بعضهم: هم الذين بايعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعة الرضوان أو أدركوا.
- وقال آخرون: بل هم الذين صلوا القبلتين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- وأضاف الثعلبي قولاً ثالثاً، فقال: «قال عطاء بن أبي رباح: هم الذين شهدوا بدرا».
- وذكر الرازي قولاً رابعاً، وهو أن المراد بهم السابقون في الهجرة والنصرة.
- وأضاف الواحدي قولاً خامساً، فقال: «وقد فسرت الآية على أن المراد بها جميع الصحابة الذين أدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحصل لهم السبق بإدراكه وصحبته».

- **الترجيح:**

الراجح من هذه الأقوال –والله أعلم– هو القول الأول، وهو أن السابقين الأولين هم الذين أسلموا قبل الفتح ؛ ويدل عليه قوله تعالى: {لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا}

وهو الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال: «السابقون الأولون: الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، والمراد بالفتح: صلح الحديبية».

وهو الذي ذهب إليه الإمام ابن أبي العز الحنفي، فقال: «هم الذين أسلموا من قبل الفتح وقاتلوا، وهم أهل بيعة الرضوان، فهم أفضل وأخص بصحبته ممن أسلم بعد بيعة الرضوان، وهم الذين أسلموا بعد الحديبية، وبعد مصالحة النبي صلى الله عليه وسلم أهل مكة.

{المبحث الخامس}

العشرة المبشرون بالجنة ومناقبهم

وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعد في الجنة، وسعيد في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة».

قال الإمام ابن أبي العز الحنفي: «وقد اتفق أهل السنة على تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمهم، لما اشتهر من فضائلهم ومناقبهم».

أولاً: فضائل طلحة بن عبيد الله:

عن قيس بن أبي حازم، قال: «رأيت يد طلحة التي وقى بها النبي صلى الله عليه وسلم قد شلت».

وعن أبي عثمان، قال: «لم يبق مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض تلك الأيام التي قاتل فيهن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير طلحة، وسعد».

وعن الزبير رضي الله عنه، قال: كان على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد درعان فنهض إلى صخرة، فلم يستطع فأقعد تحته طلحة، فصعد النبي صلى الله عليه وسلم حتى استوى على الصخرة، فقال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «**أوجب طلحة**».

ثانياً: فضائل الزبير بن العوام رضي الله عنه:

عن جابر رضي الله عنه، قال: قال النبى صلى الله عليه وسلم: «من يأتيني بخبر القوم يوم الأحزاب؟» قال الزبير: أنا، ثم قال: «من يأتيني بخبر القوم؟»، قال الزبير: أنا، فقال النبي: «**إن لكل نبي حواريا وحواري الزبير**».

ثالثاً: فضائل عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: كان بين خالد بن الوليد، وبين عبد الرحمن بن عوف شيء، فسبه خالد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسبوا أحداً من أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً، ما أدرك مد أحدهم، ولا نصيفه».

وعن أم سلمة رضي الله عنها، قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأزواجه: «إن الذي يحنو عليكن بعدي لهو الصادق البار، اللهم اسق عبد الرحمن بن عوف من سلسبيل الجنة».

رابعاً: فضائل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه:

عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «جمع لي النبي صلى الله عليه وسلم أبويه يوم أحد».

وعن علي رضي الله عنه، قال: ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفدي رجلاً بعد سعد، سمعته يقول: «**ارم فداك أبي وأمي**».

خامساً: فضائل أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «**إن لكل أمة أمينا، وإن أميننا أيتها الأمة أبو عبيدة بن الجراح**».

سادساً: فضائل سعيد بن زيد رضي الله عنه:

عن سعد بن زيد قال: أشهد على التسعة أنهم في الجنة، ولو شهدت على العاشر لم آثم، قلت: ومن التسعة؟ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على حراء: «اثبت حراء، إنه ليس عليك إلا نبي، أو صديق، أو شهيد» قلت: ومن التسعة؟ قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، قلت: ومن العاشر؟ فتلكأ هنية، ثم قال: أنا.

{المبحث السادس}

حكم من سب الصحابة رضي الله عنهم أو أبغضهم

أولاً: تعريف السب:

«**السب هو**: الكلام الذي يقصد به الانتقاص والاستخفاف، وهو ما يفهم منه السب في عقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم، كاللعن والتقبيح ونحوه»، فهو راجع إلى العرف.

ثانياً: التحذير من سبهم:

جاء في السنة التحذير من الوقيعة في أحد الصحابة، أو سبه؛ لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: كان بين خالد بن الوليد، وبين عبد الرحمن بن عوف شيء، فسبه خالد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسبوا أحداً من أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً، ما أدرك مد أحدهم، ولا نصيفه».

ثالثاً: حكم سب الصحابة:

سب الصحابة فيه تفصيل على النحو التالي:

١. من سبهم سباً يقدح في عدالتهم أو دينهم، فكفرهم، أو كفر أكثرهم، أو فسق عامتهم، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «من زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله -عليه الصلاة والسلام- إلا نفراً قليلا لا يبلغون بضعة عشر نفساً أو أنهم فسقوا عامتهم، فهذا لا ريب أيضا في كفره، لأنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع من الرضا عنهم والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق.

٢. من سب بعضهم أو أحدهم سباً لا يطعن في دينهم وعدالتهم، بل لأمر دنيوي؛ فإنه يستحق التعزير والتأديب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «وأما إن سبهم سباً لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم، مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد ونحو ذلك، فهو الذي يستحق التأديب والتعزير، ولا يحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من العلماء».

{المبحث السابع}

موقف أهل السنة مما شجر بين الصحابة رضي الله عنه

من أصول أهل السنة الكف عما شجر بين الصحابة من خلاف، فعن ابن عباس رضي الله عنه قال : «لا تسبوا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فإن الله عزوجل قد أمر بالاستغفار لهم، وهو يعلم أنهم سيقتتلون».

وقال ابن أبي زيد القيرواني: «ألا يُذكر أحد من صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم إلا بأحسن ذكر، والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب».

وأما ما يروى في هذا الباب فهو على ثلاثة أقسام:

١. **الأول –وهو الغالب–:** كذب لا أصل له، ويشهد على كذبه نصوص الثناء عليهم ورضا الله عنهم في القرآن والسنة.
٢. **الثاني:** ما له أصل، وقد زاد عليه المفترون زيادات باطلة.
٣. **والثالث:** وهو ما ثبت عنهم في ذلك، فهم فيه مجتهدون معذورون.

وقد أجاب شيخ الإسلام عما يثيره الروافض في هذا الباب بجواب مفصل، وجواب مجمل ملخصه ما يلي: **أن المثالب التي تنقل عن الصحابة نوعان:**

١. **النوع الأول:** ما هو كذب، إما كذب كله، وإما محرف قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن، وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هذا الباب، يرويها الكذابون المعروفون بالكذب مثل: أبي مخنف لوط بن يحيى، وهشام بن السائب الكلبي، وأمثالهما من الكذابين الذين شهد هو من هذا الأئمة بكذبهم، وسقوط أخبارهم.
٢. **النوع الثاني:** ما هو صدق، وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها من أن تكون ذنوباً، وتجعلها من موارد الاجتهاد التي إن أصاب المجتهد فله أجران، وإن أخطأ فله أجر. وعامة المنقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من الباب.

وما قدر هذه الأمور ذنبا محققا، فإن ذلك لا يقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكونهم من أهل الجنة.

{المبحث الثامن}

نقد مذاهب المنحرفين في الصحابة رضي الله عنهم من الرافضة والخوارج

مذهب الشيعة الرافضة:

أعظم الطوائف انحرافاً وضلالاً في الصحابة هم الرافضة الإثنا عشرية، الذين غلوا في علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبعض أولاده، وكفروا جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى عدد قليل لا يبلغ عدد أصابع اليد، وأصبحت هذه المسألة بعد ظهور كتبهم وانتشارها من الأمور التي لا تحجب بالتقية.

ويعد عبد الله بن سبأ أول من أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة رضي الله عنهم وتبرأ منهم.

مذهب الخوارج:

يقابل الشيعة الرافضة الخوارج الذين كفروا علياً رضي الله عنه ومن رضي بالتحكيم، قال الإمام الأشعري: «أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب –رضوان الله عليه– أَنْ حَكَّم».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «الخوارج ظهروا في الفتنة، وكفروا عثمان وعلياً، ومن والاهما، وباينوا المسلمين في الدار، وسموا دارهم دار الهجرة».

الرد عليهم:

- أتي الخوارج من جهلهم، فهم كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم: «يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، فأينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإنّ في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة».

- أما الروافض فإن أصل مذهبهم في الصحابة وغيره من إحداث الزنادقة، قال أبو زرعة الرازي الله: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم من زنادقة».

ويكفي في بطلان مذهبهم ثناء الله عليهم ورسوله، وما كانوا عليه من الإيمان والجهاد والنصرة، فحكمهم بردة من رضي عنهم ورضوا عنه بنص القرآن من الظواهر الواضحة على بطلان مذهب الرفض من أساسه، وأنه إنما وضع أصوله شرذمة من الزنادقة، وبطلان هذه المقالة معروف بداهة.

{ملخص الفصل التاسع}
المخلص الذي في الكتاب

الصحابة لغة: جمع صاحب وصحابي، وهو مشتق من الصحبة، وتطلق على كل من صحب غيره.

وشرعاً: كل من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به، ومات على الإسلام.

تثبت الصحبة بأمور: (١)التواتر. (٢)الاستفاضة أو الشهرة. (٣)بإخبار بعض الصحابة. (٤)بأخبار بعض ثقات التابعين. (٥) بإخباره عن نفسه بأنه صحابي.

أثنى الله تعالى على أصحاب رسوله صلى الله عليه وسلم في القرآن، ووصفهم بكثير من الأوصاف الفاضلة التي تدل على محبته لهم وتفضيله إياهم ورضاه عنهم، كما أثنى عليهم رسوله صلى الله عليه وسلم في سنته، وأخبر أنهم خير القرون، ونهى عن سبهم أو الطعن فيهم، وبين فضلهم على من سواهم، فلو أنفق غيرهم مثل جبل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه.

دلت القرائن الكثيرة على فضل الصحابة، منها: جهادهم وهجرتهم مع النبي صلى الله عليه وسلم، ونصرتهم له، واستعماله تعالى لهم في حفظ دينه، والدعوة إليه، ونشره في المعمورة.

لا يحل الطعن في الصحابة؛ لأنه في الحقيقة طعن في رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وهو كذلك طعن في الكتاب والسنة، لأنهم المتلقون والناقلون لهما.

المفاضلة بين الصحابة جائزة دل عليها القرآن والسنة؛ وأفضل الصحابة: أبو بكر بالإجماع، ثم عمر، ثم عثمان ثم علي، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة: بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وأبو عبيدة بن الجراح، وسعيد بن زيد، ثم أهل بدر، ثم أهل بيعة الرضوان، ثم أهل أحد، ثم بقية الصحابة.

من حقوق الصحابة: (١) محبتهم بلا غلو أو تقصير، وموالاتهم جميعاً، وإنزالهم منازلهم التي يستحقونها بالعدل. (٢)الثناء عليهم. (٣) الترضي عنهم، والدعاء لهم. (٤) إثبات محبتهم لآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وبطلان ما يدعيه المفترون.

(٥)الاحتجاج بما أجمعوا عليه. (٦)التمسك بسنة الخلفاء الراشدين. (٧) تقديم فهم الصحابة لكتاب الله على أفهامنا. (٨) والإيمان بما ورد من فضائلهم جملة وتفصيلاً. (٩)وإثبات خلافة الخلفاء الراشدين بحسب ترتيبهم. (١٠) الكف عما شجر بينهم، وحرمة الطعن فيهم أو سبهم.

عدالة الصحابة ثابتة معلومة، والأدلة من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة متضافرة ومستفيضة على عدالتهم جميعاً.

القول بعدالة الصحابة رضي الله عنهم لا يعني عصمتهم من الذنوب، والقول بعدالتهم يستلزم الاعتقاد بأنه ليس فيهم منافق.

يعد الصديق أبو بكر أفضل الصحابة بالإجماع، وقد ظهر فضله وتفضيله على سائر الصحابة، بأدلة الكتاب والسنة والإجماع، فهو صاحب النبي في الغار، ورفيقه في الهجرة، وهو خليفته بعد موته، وأول المبشرين بالجنة.

اختلف أهل السنة هل كانت خلافة أبي بكر بالنص أم بالاختيار، فقالت طائفة: إنها ثبتت بالنص، وقال آخرون: إنها ثبتت باختيار الصحابة له لفضله، ولكل أدلته.

والتحقيق: أن النبي صلى الله عليه وسلم دل المسلمين على استخلاف أبي بكر، وأرشدهم إليه بأمور متعددة من أقواله وأفعاله، وأخبر بخلافته إخبار راض بذلك حامد له.

فضائل عمر بن الخطاب رضي الله عنه كثيرة، فهو المحدث الملهم، ثاني العشرة المبشرين بالجنة، أعز الله به الإسلام، عهد إليه الصديق بالخلافة عند وفاته، ورضيه للمسلمين من بعده.

فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه كثيرة؛ فهو الحيي، ذو النورين، أحد عشرة المبشرين بالجنة، مجهز جيش العسرة، وثالث الخلفاء الراشدين، باختيار المسلمين من بين ستة اختارهم عمر ليكون منهم خليفة المسلمين، هم خير أهل زمانهم حينئذ.

فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه كثيرة؛ فهو صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمه، وصاحب رايته بخيبر، أحد العشرة المبشرين بالجنة، ورابع الخلفاء الراشدين، فلم يجد الناس بعد مقتل عثمان أجدر منه بالخلافة، فهرعوا إليه معترفين بفضله

دعوى الرافضة النص على إمامة الاثني عشر دعوى مختلقة، لم تظهر إلا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بأكثر من مائتين وستين سنة، والمنقول بالتواتر عن أهل البيت يكذب هذا ويدل على عدم النص؛ بل سائر فرق الشيعة غير الإثني عشرية يكذبها، وكل يدعي النص على إمامه، وكل حزب بما لديهم فرحون.

أرجح الأقوال أن السابقين الأولين هم الذين أسلموا قبل الفتح، والمراد بالفتح: صلح الحديبية.

ما من أحد من العشرة المبشرين بالجنة إلا وله من الفضائل ما أظهرت فضله على غيره.

فطلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، وقى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد بيده حتى شلت.

وأما الزبير بن العوام رضي الله عنه، فهو حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأما عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فهو الكريم المبارك، من كان يحنو على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته.

وأما سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، فهو المفدى، فداه رسول الله بأبويه.

وأما أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه؛ فهو أمين هذه الأمة بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم.

وأما سعيد بن زيد رضي الله عنه؛ فمن السابقين الأولين المهاجرين، والمبشر بالجنة بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم.

أنكرت الرافضة خلافة الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان، وزعموا أن الرسول صلى الله عليه وسلم نص على علي اله وأولاده من بعده، فهم الأئمة دون غيرهم، وهذه فرية لا أساس لها من الدين، وإنما تولى كبرها رجل من اليمن يدعى الله بن سبأ اليهودي.

يحرم على المسلم أن يسب أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن سب الصحابة سباً يقدح في عدالتهم أو دينهم، فكفرهم، أو كفر أكثرهم، أو فسق عامتهم، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه. ومن سب بعضهم أو أحدهم سباً لا يطعن في دينهم وعدالتهم، بل لأمر دنيوي؛ فإنه يستحق التعزير والتأديب.

من أصول أهل السنة الكف عما شجر بين الصحابة من خلاف، وأما ما يروى في هذا الباب فهو إما كذب لا أصل له، وإما له أصل، ولكن زاد عليه المفترون زيادات باطلة، وما ثبت عنهم فهم فيه مجتهدون معذورون.

أعظم الطوائف انحرافاً وضلالًا في الصحابة هم الرافضة الإثنا عشرية، الذين غلوا في علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبعض أولاده، وكفروا جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى عدد قليل منهم، ويقابلهم الخوارج الذين كفروا عليا وعثمان، وكفروا كثيرا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ممن خالفوهم الرأي.

{النوازل العقدية}

الأشياء التي كتبها الدكتور في المحاضرة

تعريف النوازل: هي القضايا المستجدة التي تتطلب حكماً شرعياً.

أهمية معرفة حكم النوازل:

١. معرفة حكم الله فيها.

٢. معرفة حكم من يقع فيها من المسلمين.

- **وقضايا النوازل:** ممكن أن تختص بعامة المسلمين، وممكن أن تختص ببعضهم.

مصادر الحكم في النوازل:

١. المجامع والهيئات العلمية.

٢. فتاوى المشايخ المعاصرين.

٣. كتابات الباحثين المعاصرين في القضايا العلمية.

ضوابط دراسة النوازل:

١. دراستها من جميع جوانبها وما يترتب عليها من آثار.

٢. البعد عن منهج الغلو والتطرف.

٣. الرجوع إلى أهل العلم المحققين.

٤. الاستفادة من آراء المختصين وأهل الخبرة

٥. البعد عن الذنوب والمعاصي والبدع.

٦. عدم مخالفة الكتاب والسنة.

ضوابط فيمن يدرس هذه النوازل (المؤهل لدراسة النوازل):

١. أن يكون ملتزماً بالكتاب والسنة وفهم سلف الأمة.

٢. الاستقامة والعدالة والبعد عن المعاصي.

٣. صفة الفهم وحسن المقصد.

تم بحمد الله

لا تنسونا من صالح دعائكم